المراقب الاقتصادي

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي

عدد 82 / 2025

المحرر: د. نعمان كنفاني
المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:
- **إسلام ربيع - منسق عام (ماس)**
- **أحمد عمر - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**
- **د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية**
- **د. بشار أبو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية**

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111 ، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: 4/ 2987053 -2- 970 +
فاكس :+970-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون:+970-2-2982700
فاكس :+970-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف :+970-2-2415251
فاكس :+970-2-2415310
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041 ، البيرة – فلسطين
هاتف:+970-2-2946946
فاكس :+970-2-2946947
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps
بريد إلكتروني: info@pcma.p

النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:
https://mas.ps/en/publications/qem-issues

© حقوق الطبع والنشر محفوظة 2025
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تشرين ثاني 2025

تقديـــــــــــم

استمرار مشهد الدمار الاقتصادي والاجتماعي

خسائر متراكمة

في الربـع الثـاني 2025، لا يـزال مشـهد الحـرب يخيـم على الحالـة الإنسـانية والاقتصاديـة والاجتماعيـة في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة بأكملهـا منـذ 2023. مـع انتظـار الوصـول إلى اتفـاق يـقضي بوقـف دائـم لإطلاق النـار، يعـاني الفلسـطينيون مـن حصـد المزيـد مـن النكبـات والمآسي الناجمـة عـن الدمـار البـشري والاقتصـادي والمادي غير المسـبوق في قطـاع غـزة، وتشـديد الخنـاق على الضفـة الغربيـة. مـا أدى إلى تكبيـل النشـاط الاقتصـادي وتعميـق الاخـتلالات الهيكليـة في بنيـة الاقتصـاد المـحلي، وانحسـار الدخـل وعـدم توازنـه مـع تكاليـف المعيشـة. وكما هـو الحـال منـذ بـدء العـدوان الإسرائيلي، يسـتعرض المراقـب الاقتصـادي في عـدده الـ82 آثـار صدمـة الحـرب وعـدم اليـقين التـي يعيشـها الاقتصـاد المـحلي.

في هذا العدد

يرصـد القسـم الأول مـن هـذا العـدد التطـورات الاقتصاديـة في الربـع الثـاني 2025، التـي تـشير إلى اسـتمرار التداعيـات السـلبية للحـرب على الاقتصـاد الفلسـطيني. وكما توضـح البيانـات الربعيـة، مـا زالـت مسـتويات الطلـب والإنتـاج منـذ بـدء الحـرب أقـل مـن المسـتويات المسـجلة عشـية الحـرب (الربـع الثالـث 2023)، رافقهـا ارتفـاع في معـدلات البطالـة والتضخـم عـن المسـارات شـبه الثابتـة مـا قبـل الحـرب.

أمـا القسـم الثـاني، فيتنـاول في خمسـة صناديـق أبـرز التطـورات على السـاحة الاقتصاديـة والمحليـة. يلخـص أولهـا أبـرز مـا جـاء في تقريـر البنـك الـدولي الصـادر في أيلـول 2025، الـذي أشـار في بدايتـه إلى نقطـة مقلقـة للغايـة؛ ألا وهـي أن الحـرب أحدثـت تدهـوراً كارثيـاً في النسـيج الاقتصـادي والاجتماعـي داخـل الأراضي الفلسـطينية، مـا محـا إنجـازات التنميـة المتواضعـة التـي اسـتمرت لأكثر مـن 15 عامـاً، ومهّـد لدخـول الأراضي الفلسـطينية في أزمـة عميقـة سـتكون لهـا تداعيـات على الاسـتقرار، والرفـاه البـشري، والقـدرة على التعـافي في المسـتقبل. فيمـا تنـاول الصنـدوق الثاني تقريـر مؤسسـة «أوكسـفام» الدوليـة الصـادر في شـهر أيلـول 2025، الـذي سـلط الضـوء على التواطـؤ الخارجـي في توسـيع المسـتوطنات الإسرائيليـة غير القانونيـة عبر التجـارة معهـا وتمويلهـا. أمـا الصنـدوق الثالـث، فقـد اسـتعرض أبـرز مـا جـاء في دراسـة أصدرهـا المعهـد حديثـاً بعنـوان «الاسـتيطان وخسـائر الاقتصـاد الفلسـطيني منـذ النكبـة»، حيـث توفـر الدراسـة مرجعيـة بحثيـة لتشـخيص الاسـتيطان، وكلفتـه الاقتصاديـة والاجتماعيـة.

اسـتعرض الصنـدوق الرابـع نتائـج دراسـة حديثـة نشرت في مجلـة لانسـيت الطبيـة الدوليـة في مطلـع شـهر تشريـن الأول 2025 حـول سـوء التغذيـة لـدى الأطفـال في قطـاع غـزة، وقـد خلصـت الدراسـة إلى أن عـامين مـن الحـرب أديـا إلى عواقـب صحيـة جسـيمة لـعشرات الآلاف مـن الأطفـال في جميـع أنحـاء القطـاع، مـا ألقـى عبئـاً كـبيراً على الجهـاز الصحـي. أمـا الصنـدوق الخامـس والأخير، فقـد حمـل عنـوان «الكينزيـة التدميريـة: كيـف أجهضـت إسرائيـل التوقعـات الاقتصاديـة؟»، وتـم خلالـه نقـاش أحجيـة عـدم تأثـر الاقتصـاد الإسرائـيلي سـلباً بالحـرب، اسـتناداً إلى مقـال نشر في مجلـة «جاكوبيـان» اليسـارية.

ختامـاً، يتوجـه المعهـد بالتقديـر لـلشركاء الثلاثـة القـائمين على إعـداد المراقـب ودعمـه، وإلى فريـق البحـث على إسـهاماته العلميـة ومتابعتـه الدقيقـة لمجريـات الاقتصـاد الفلسـطيني، ولأبـرز تطوراتـه الحديثـة.

رجا الخالدي
المدير العام

المحتويـــات

القسم الاول:الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني 2025

1. الناتج المحلي الإجمالي 1
2. سوق العمل 3
3. المالية العامة 5
4. القطاع المصرفي 6
5. القطاع المالي غير المصرفي 8
6. الأسعار والتضخم 10
7. الاستيراد والتصدير 12

القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1. تقريران دوليان عن أزمة الاقتصاد الفلسطيني وتكاليف الاحتلال 13
2. دراسة مُحكّمة تدعو إلى مقاطعة المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية 16
3. دراسة جديدة صادرة عن "ماس": الاستيطان وخسائر الاقتصاد الفلسطيني منذ النكبة 17
4. الأونروا توثّق العلاقة بين هزال الأطفال والحصار الإسرائيلي 19
5. الكينزية التدميرية: كيف أجهضت إسرائيل التوقعات الاقتصادية؟ 20

سلطة النقد الفلسطينية PALESTINE MONETARY AUTHORITY
هيئة سوق رأس المال Capital Market Authority
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
MAS معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني 2025

1- الناتج المحلي الإجمالي

- أدى استمرار الحرب الإسرائيلية والتدمير الواسع في قطاع غزة، إلى جانب تشديد القيود الإسرائيلية في الضفة الغربية، إلى آثار سلبية عميقة على الاقتصاد الفلسطيني، حيث ما زالت مستويات الناتج المحلي المسجلة منذ بدء الحرب أقل من المستويات المسجلة في الربع الثالث من العام 2023، كما هو موضح في الشكل 1.
- يوضح الشكل 2 التذبذب الحاد في معدلات نمو الاقتصاد الربعية، وهذا يعود أساساً إلى أن العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في فلسطين خارجية ومتقلبة بدورها (مثل تحويلات المقاصة، والمساعدات، وتحويلات العمال في إسرائيل). وقد شهدت هذه القنوات تراجعاً حاداً منذ بدء الحرب في قطاع غزة.
- تشير البيانات الربعية إلى بعض اتجاهات التحسن في الربع الثاني من العام 2025 بالمقارنة مع المستويات القياسية المنخفضة في الربع السابق والمناظر. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2025 بمعدل 4.7% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2024، ونما بشكل طفيف (0.5%) مقارنة مع الربع الأول من العام 2025، ليصل إلى 2,839.2 مليون دولار بالأسعار الثابتة.
- أدى التراجع الحاد في الناتج المحلي في قطاع غزة إلى تقلص مساهمته في الناتج المحلي الفلسطيني لنحو 2.9%، وبالتالي إلى اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني. تعزى نزعة الانخفاض التدريجي في مساهمة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني إلى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وتذبذبه في القطاع، وبخاصة بعد الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض عليه منذ العام 2006. ولقد انعكس اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الكلي على زيادة الفجوة في حصة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة الغربية والقطاع، ليصبح دخل الفرد في القطاع لا يشكل سوى 4.0% فقط من دخل الفرد في الضفة، مقارنة مع 26.9% عشية الحرب الإسرائيلية على القطاع (انظر الشكل 3).
- يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من جانبين؛ جانب إجمالي قيمة الإنتاج (القيمة المضافة) في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجانب إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات. على صعيد الإنتاج (القيمة المضافة)، شهد الربع الثاني من العام 2025 ارتفاعاً في القيمة المضافة في جميع القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الربع السابق. وجاء الارتفاع الأكبر في نشاط الإنشاءات (نمو بمقدار 26.3%)، تزامناً مع زيادة عدد رخص الأبنية الجديدة بنسبة 31%، وعدد الوحدات السكنية الجديدة بنسبة 29%. أما القطاعات الخدمية،

شكل 1: نسبة الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية لأرباع الأعوام 2023-2025 من الناتج المحلي للربع الثالث 2023 (%)

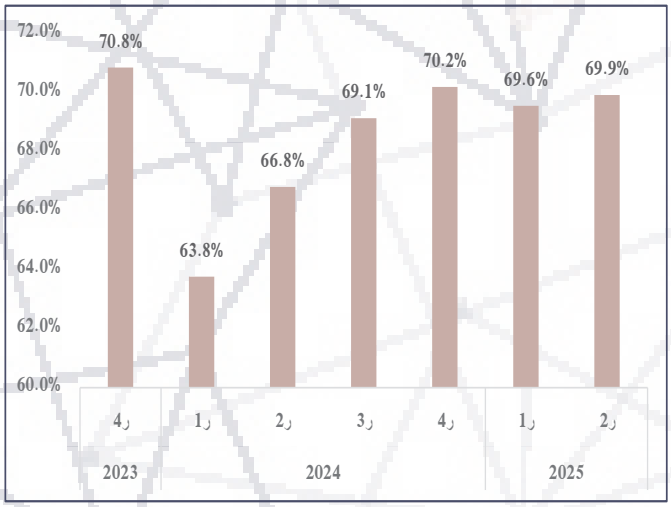

شكل 2: معدلات التغير الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2010-2025 حسب الربع (النمو الربعي مقارنة مع الربع السابق %)

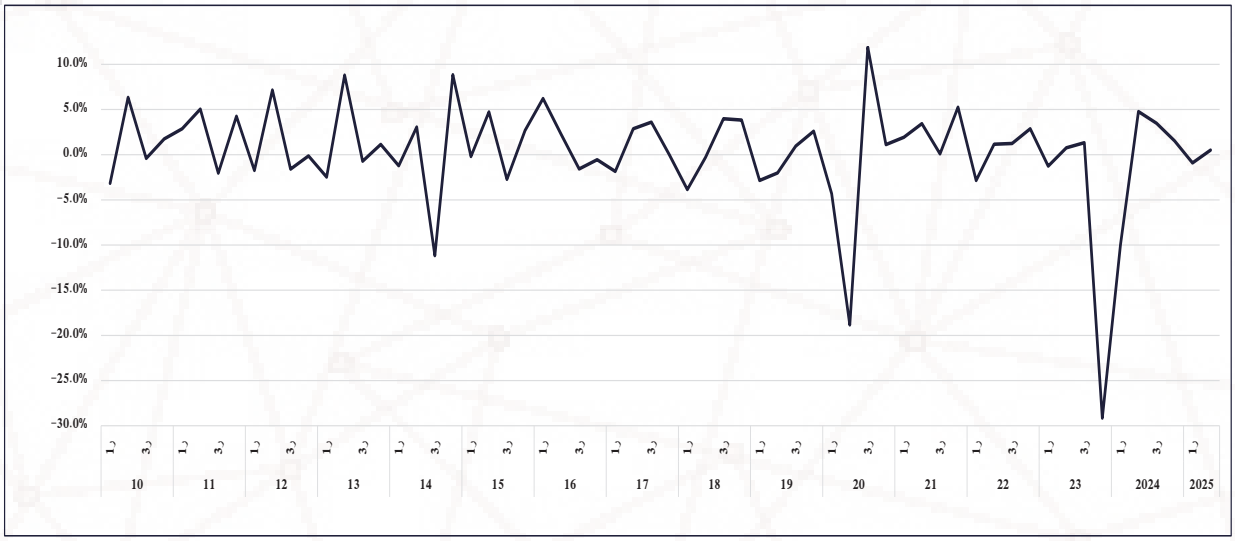

شكل 3: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية خلال الأعوام 2000-2025 حسب الربع (%)

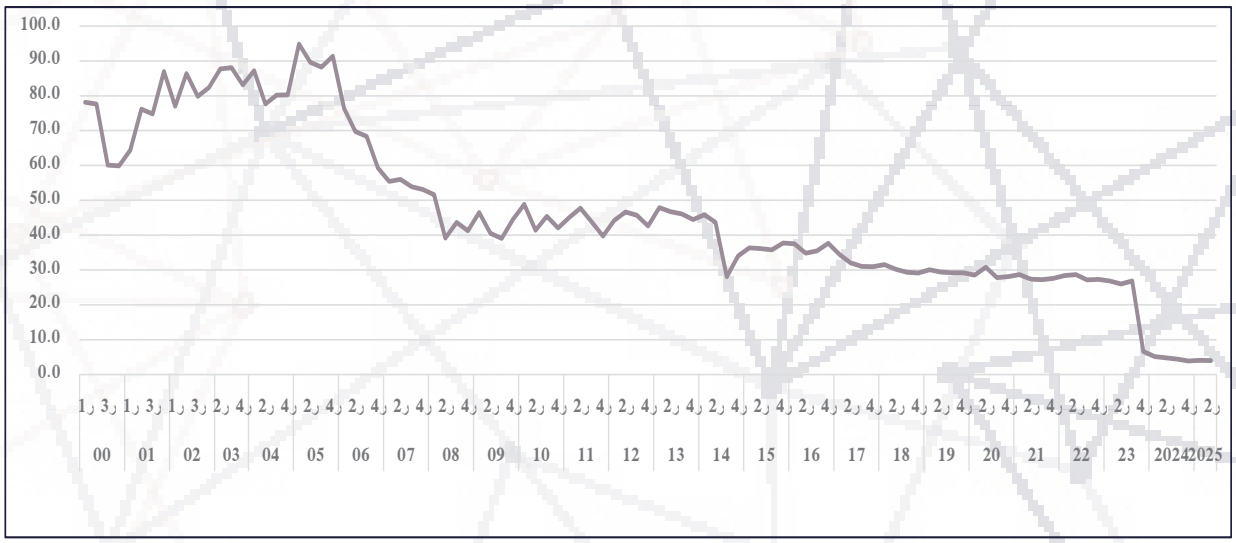

فقد شهدت غالبيتها ارتفاعاً باستثناء نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات (تراجع بنسبة 0.1%) (انظر الشكل 4). وعند مقارنة التغيرات الحاصلة على القطاعات الإنتاجية والخدمية في الربع الثاني من العام 2025 مع الفترة المناظرة من العام 2023 (ما قبل الحرب)، نجد تراجعاً ملحوظاً في الأنشطة الاقتصادية كافة، ما يدل على عمق التأثير العكسي للحرب على الأداء الفلسطيني، ومدى صعوبة القدرة على التعافي.

- أما من جهة الإنفاق على الناتج المحلي، وكما يوضح الجدول 1، فقد شهد الاستهلاك الخاص انخفاضاً نسبته 8.7% في الربع الثاني من العام 2025 مقارنة مع الربع السابق، كما شهد التصدير والاستيراد انخفاضاً نسبته 1.1%، و17.3% على الترتيب خلال فترة المقارنة نفسها. في حين شهد الإنفاق العام ارتفاعاً نسبته 10.7%. كما شهد كلٌّ من الاستثمار نمواً نسبته 2.2% (انظر الجدول 1). على ضوء ذلك، شهدت الفجوة في الاقتصاد الفلسطيني بين ما يستخدم لأغراض الاستهلاك والاستثمار، وبين ما يقوم الاقتصاد بإنتاجه محلياً تقلصاً في الربع الثاني من العام 2025 مقارنة مع الربع السابق، حيث كان الطلب المحلي أعلى بنحو 33.4% عمَّا قام الاقتصاد المحلي بإنتاجه (56.7% في حال إضافة الصادرات) في الربع الثاني من العام 2025، مقارنة مع 39.7% في الربع الأول من العام 2025.
- بلغت نسبة الاستثمار 26.8% من الناتج المحلي في الربع الثاني من العام 2025. وتراوحت هذه النسبة حول 24-28% في معظم السنوات الماضية، وهي أدنى بشكل ملحوظ من المعدل المتوسط في الدول متوسطة الدخل (34%)، لكنها أعلى مما هو الحال في الدول منخفضة الدخل (21%). وتذهب معظم الاستثمارات في فلسطين إلى القطاعات غير التبادلية (non-tradables)، وهو ما يعود جزئياً على انتشار عدم الثقة بالمستقبل والقيود المختلفة على الحركة والتجارة الخارجية التي يفرضها الاحتلال. ويؤدي تركز الاستثمار في القطاعات الخدمية والإسكان إلى تدني فعالية الاستثمار وإنتاجيته.
- الهوة بين ما يقوم الاقتصاد باستهلاكه وتصديره، وبين ما يتم إنتاجه محلياً، تعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يعبر عن الموارد الفعلية

شكل 4: التغير في القيمة المضافة في الأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني 2025 مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر 2023 (%)

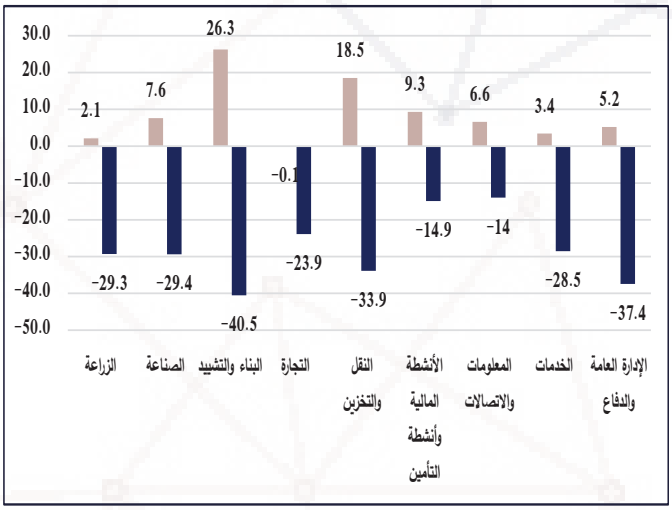

جدول 1: التبدل في الإنفاق على الناتج المحلي ومساهمة مكونات الطلب في التغير بين الربعين المتلاحقين (نسبة مئوية)

التغير في الاستخدام النهائي	التغير (%)	المساهمة في التغير (%)
التغير في الاستهلاك الخاص	(8.7)	(8.2)
(+) التغير في الاستهلاك العام	10.7	2.0
(+) التغير في الاستثمار	2.2	0.6
(+) التغير في الصادرات	(1.1)	(0.3)
(-) التغير في الواردات	(17.3)	(11.5)
(+) التغير في صافي السهو والخطأ	(170.6)	(5.1)
الناتج المحلي	0.5	0.5

* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

جدول 2: الدخل القومي المتاح في الأراضي الفلسطينية في العامين 2024 و2025
حسب الربع (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

المتغير	2024				2025	
	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
الناتج المحلي الإجمالي	**2,589.2**	**2,712.8**	**2,807.3**	**2,850.3**	**2,824.3**	**2,839.2**
صافي الدخل من الخارج	127.2	170.7	228.3	241.5	193.9	156.2
- صافي تعويضات العاملين	96.1	120.1	130.6	150.5	144.4	107.5
- صافي دخل الملكية	31.1	50.6	97.7	91.0	49.5	48.7
الدخل القومي الإجمالي	**2,716.4**	**2,883.5**	**3,035.6**	**3,091.8**	**3,018.2**	**2,995.4**
صافي التحويلات الجارية من الخارج	229.2	240.5	342.3	386.8	335.7	372.8
الدخل القومي المتاح الإجمالي	**2,945.6**	**3,124.0**	**3,377.9**	**3,478.6**	**3,353.9**	**3,368.2**

المتاحة للاستهلاك والاستثمار في بلد ما؛ ذلك لأنه يقيس الدخل المتولد محلياً فقط، ولا يأخذ بالحسبان التحويلات والهبات من الخارج. يوضح الجدول 2 تقلص الفجوة بين الدخل المتاح والناتج المحلي بسبب تدهور الأداء الاقتصادي في فلسطين، وتراجع تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل منذ بدء الحرب، إضافة إلى تذبذب التحويلات الخارجية. وقد كان الدخل المتاح (التصرفي) في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2025 أعلى بنسبة 18.6% من الناتج المحلي (النسبة نفسها تقريباً في الربع السابق). كما يلاحظ أن دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 4.5% من إجمالي الدخل المتاح مقارنة مع 15.7% في الفترة المناظرة من العام 2023 (عشية الحرب) (انظر الجدول 2).

2- سوق العمل[1]

طرأ تحسن طفيف على الأداء العام لمؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2025، مقارنة مع الربع السابق والمناظر. لكن، وبالمجمل، لم يتعافَ سوق العمل في الضفة الغربية من التداعيات السلبية للحرب، حيث إن مستويات التشغيل في السوق المحلي ما زالت أدنى، بشكل ملموس، من المستويات المسجلة ما قبل الحرب. كذلك، فإن معدلات البطالة المسجلة ما بعد صدمة الحرب ما زالت أعلى، وعلى نحو حاد من المسجلة في ما قبل الحرب. وما زالت السمات العامة لسوق العمل في الضفة الغربية تتأثر بشكل سلبي بالخناق الإسرائيلي على محافظات الضفة، والقيود المفروضة على الحركة والتواصل فيما بينها، والحيلولة دون وصول العمالة الفلسطينية إلى أماكن عملها في إسرائيل. فيما يلي رصد لأبرز سمات العمالة في الضفة الغربية فقط، نظراً لأن حال التشغيل في قطاع غزة تعرض للانهيار التام:

- **نسبة المشاركة:** هي نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية، فكلما كانت النسبة أعلى، كان عبء الإعالة على كاهل كل شخص يعمل أقل. ونسبة المشاركة متدنية بشكل عام في

جدول 1: معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة 2023-2025 حسب الربع (%)

المؤشر	2023				2024				2025	
	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
معدل البطالة	14	13.4	12.9	33.2	35.2	31.1	30.7	28.8	30.2	28.6
الذكور	**11.7**	**10.6**	10.2	**35.2**	**35.6**	**31.4**	31	29.1	**29.8**	**28.3**
الإناث	**23 .9**	**24.7**	24.9	**24.3**	**33.4**	**29.8**	**29.6**	27.7	**31.9**	**29.8**

1 أشرنا في الأعداد السابقة من المراقب إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اكتفى برصد سمات سوق العمل في الضفة الغربية، وذلك لأنّ الحرب والتدمير الواسع في قطاع غزة أدى إلى آثار سلبية ضخمة على التشغيل ومقومات الحياة في القطاع. بالتالي فإنّ المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بقياس سمات القوى العاملة لم تعد واقعية ولا تنطبق على قطاع غزة.

فلسطين وفي المنطقة العربية، نتيجة تدني مشاركة المرأة في سوق العمل. بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2025 نحو 45.4% (45.2% في الربع السابق) بواقع 72.1% لدى الذكور، و17.8% عند الإناث.

- **عدد العاملين:** ارتفع العدد الكلي للعاملين من الضفة الغربية بنسبة 3.4% بين الربع الثاني من العام 2025 والربع السابق، وبنسبة 5.7% مع الربع المناظر ليصل إلى 714.1 ألف فرد. وهذا أدنى بنسبة 17.8% عن العدد الكلي للعاملين من الضفة الغربية ما قبل الحرب؛ أي في الربع الثالث من العام 2023 (انظر الشكل 1). وتوزع العاملون من الضفة الغربية بين 74.5% في القطاع الخاص، و16.6% في القطاع العام، و5.5% في إسرائيل والمستعمرات، و3.4% في القطاع الأهلي.
- **العمالة في إسرائيل والمستعمرات:** ارتفع عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات من 27.3 ألف عامل في الربع الثاني من العام 2024 إلى نحو 39.1 ألف عامل في الربع الثاني من العام 2025 (40.1% منهم يعملون في المستعمرات). وتوزع هؤلاء بين 32.7% يعملون بتصريح، و36.1% بدون تصريح، و31.2% من حملة الهوية الزرقاء. وعلى الرغم من الارتفاع في عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات، فإن نسبتهم إلى إجمالي العاملين من الضفة الغربية ما زالت أدنى بشكل ملحوظ عما كانت عليه ما قبل الحرب (انظر الشكل 2). ويبين الشكل 3 تغيراً ملحوظاً في التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات في الربع الثاني من العام 2025 مقارنة بما كان عليه الحال عشية الحرب، وبخاصة بالنسبة للتراجع الملحوظ في نسبة العاملين في نشاط التشييد والبناء.
- **البطالة:** بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 28.6% في الربع الثاني 2025، وهذا أدنى بمقدار 1.6 نقطة مئوية عن الربع السابق، و2.5 نقطة مئوية عن الربع المناظر، لكنه أعلى بمقدار 15.7 نقطة مئوية عن الربع الثالث من العام 2023 (عشية الحرب، انظر الجدول 1). بلغ معدل البطالة لدى فئة الشباب (19-29 سنة) الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى نحو 43.5%، بواقع 28.6% لدى الذكور، مقابل 56.6% لدى الإناث.
- **الأجور:** وصل متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة إلى 134.8 شيكل في الربع الثاني من العام 2025. وتباين هذا المتوسط بين 182.6 شيكل لعمال النقل والتخزين والاتصالات، و98.4 شيكل لعمال الزراعة. ومتوسط أجر العامل في الضفة يعادل 55.4% من متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات. ويتباين المتوسط الأخير بين 310.1 شيكل لعمال البناء والتشييد و99.0 شيكل لعمال الزراعة.
- **الحد الأدنى للأجور:** يبلغ الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري في فلسطين 1,880 شيكل. إلا إن نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى في القطاع الخاص في الضفة الغربية بلغت نحو 16.5% (42 ألف عامل) في الربع الثاني من العام 2025 مقارنة مع 17% في الربع المناظر (41 ألف عامل)، وبمتوسط أجر شهري لهؤلاء يبلغ 1,445 شيكلاً في الربع الثاني من العام 2025 مقارنة مع 1,443 شيكلاً في الربع المناظر2024.

شكل 1: عدد العاملين في الضفة الغربية خلال الفترة 2022-2025 حسب الربع (ألف عامل)

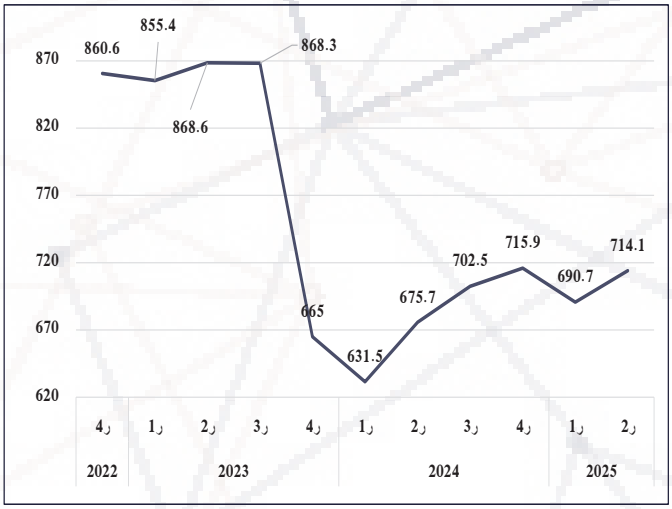

شكل 2: نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من إجمالي العاملين من الضفة الغربية خلال الفترة 2022-2025 حسب الربع (%)

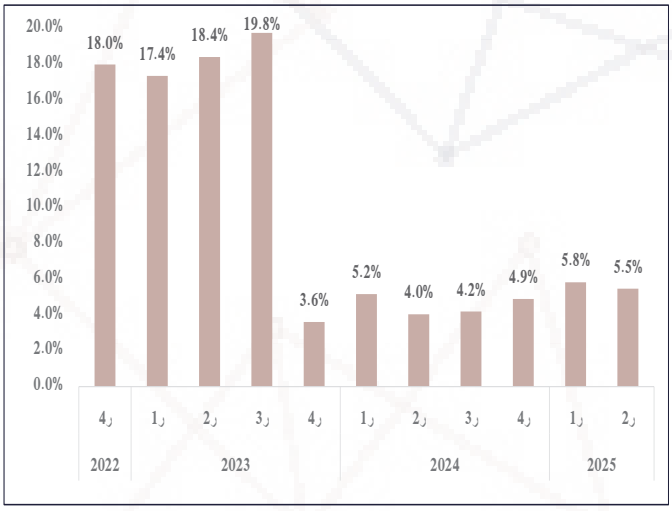

شكل 3: التوزيع النسبي للعمال من الضفة الغربية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي (%)

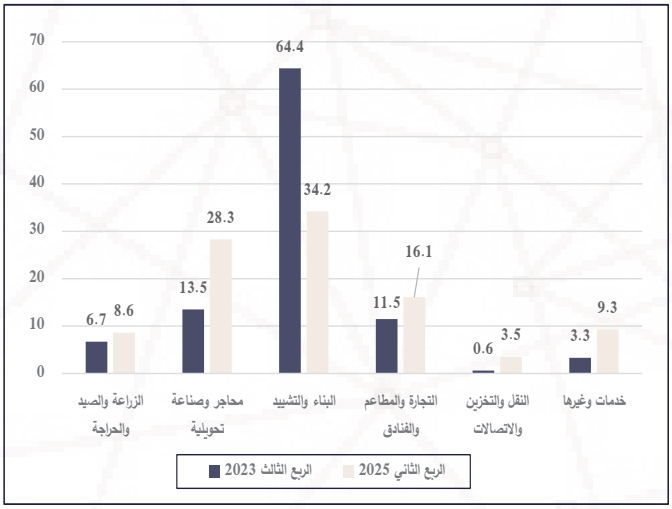

3- المالية العامة[1]

الإيرادات العامة:

ارتفعت قيمة صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الثاني من العام 2025 بنسبة 45% عن مستواها في الربع المناظر من العام 2024، ووصلت إلى حوالي 3.5 مليار شيكل، مقارنة مع نحو 2.4 مليار في الربع المناظر.

- **إيرادات المقاصة:** بلغت إيرادات المقاصة، على الأساس النقدي، خلال الربع الثاني من العام 2025 حوالي المليار شيكل، مقارنة مع نحو 0.8 مليار في الربع المناظر من العام 2024. ويجدر التنويه بأن إيرادات المقاصة المسجلة (على الأساس النقدي) هي عبارة عن المبالغ المحولة من إسرائيل إلى المصارف الفلسطينية لصالح الحكومة الفلسطينية، مضافاً إليها الخصومات التي تستقطعها إسرائيل لتسديد فواتير المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والمستشفيات. وفي حال لم يتم تحويل أية مبالغ نقدية إلى المصارف، فإن مبالغ المقاصة المسجلة تعادل فقط الخصومات المستقطعة لتسديد الفواتير المذكورة سابقاً. على ذلك، وعند استثناء ما تم استقطاعه لتسديد فواتير الماء والكهرباء والصرف الصحي والمستشفيات، فإن إيرادات المقاصة النقدية الفعلية (متحصلات المقاصة النقدية) التي تم تحويلها في الربع الثاني من العام 2025 بلغت 519.6 مليون شيكل فقط. وتعود ضآلة هذا المبلغ على الاستقطاعات الأخرى وعلى قرار تجميد جزء من التحويلات منذ شهر حزيران، وهو ما يفسر أزمة السيولة الحادة التي تعاني الخزينة العامة منها، والتي تهدد الاستدامة المالية للحكومة الفلسطينية.
- **الجباية المحلية والمساعدات الخارجية:** شهدت إيرادات الجباية المحلية ارتفاعا بنسبة 25% مقارنة بالربع المناظر 2024، لتصل الى حوالي 1.5 مليار شيكل. كما ارتفعت المنح والمساعدات الخارجية إلى حوالي 1.1 مليار شيكل، مقارنة مع 0.4 مليار شيكل في الربع المناظر (أنظر الشكل 1).

النفقات العامة:

- **بنود الإنفاق:** ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2025 بنسبة 8% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 3.5 مليار شيكل (انظر الجدول 1). ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب وفقاً للأساس النقدي بنسبة 30.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2024، ووصلت إلى حوالي 1.7 مليار شيكل. كما ارتفعت نفقات غير الأجور الفعلية بنسبة 31.8% خلال فترة المقارنة نفسها، لتبلغ حوالي 1.6 مليار شيكل. أما بالنسبة إلى بند صافي الإقراض، فقد شهد انخفاضاً حاداً في الربع الثاني من العام 2025 مقارنة بالربع المناظر، وبلغ حوالي 5.2 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 480.4 مليون قبل عام. بالمقابل، شهد الإنفاق التطويري الفعلي تطوراً معاكساً؛ إذ انخفض إلى مستوى 84.5 مليون شيكل، مقارنة بنحو 116.5 مليون في الربع المناظر.

شكل 1: المنح والمساعدات الخارجية في الربع الثاني 2024 و2025 (مليون شيكل)

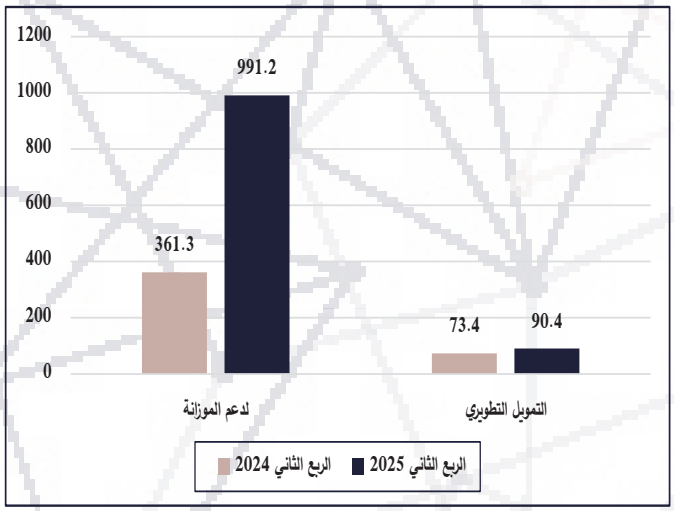

جدول 1: الإيرادات والنفقات (الأساس النقدي) في الربع الأول 2024 والربع الثاني 2025 (مليون شيكل)

البند	الربع الثاني 2024	الربع الثاني 2025
مجموع الإيرادات	1,965.6	2,442
إيرادات المقاصة	793.9	974.8
إيرادات ضريبية	768.8	695.3
إيرادات غير ضريبية	350.7	713
متحصلات مخصصة	64	70.1
الإرجاعات الضريبية (-)	11.8	11.2
مجموع النفقات	**3,203**	**3,457.7**
الأجور والرواتب	1,326.8	1,730.6
غير الأجور	1,198.9	1,579.7
صافي الإقراض	480.4	5.2
مدفوعات مخصصة	80.4	57.7
إنفاق تطويري	116.5	84.5
الرصيد قبل المنح والمساعدات	-1,237.4	-1,015.7

- **المتأخرات:** شكلت النفقات العامة الفعلية ما نسبته 75.2% من النفقات المستحقة، التي بلغت حوالي 4.6 مليار شيكل خلال هذا الربع. وهذا يعني تراكم متأخرات جديدة على الحكومة الفلسطينية. بلغت قيمة إجمالي المتأخرات نهاية الربع الثاني من العام 2025 حوالي 1.2 مليار شيكل. بالمقابل، تمكنت الحكومة خلال هذا الربع من سداد حوالي 0.7 مليار شيكل من متأخرات السنوات السابقة.
- **الفائض/العجز المالي:** تبعاً للتطورات على جانبي الإيرادات والنفقات خلال الربع الثاني من العام 2025، فقد حقق الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات الخارجية على أساس الالتزام عجزاً بحوالي 0.8 مليار شيكل، أما على الأساس النقدي، فقد بلغت قيمة هذا العجز حوالي المليار شيكل.

1 مصدر البيانات في هذا الجزء : وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2025: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (حزيران، 2025). وهي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

- **الديـن العـام الحكومـي:** ارتفـع الديـن العـام الحكومـي مقومـاً بالـدولار نهايـة الربـع الثـاني مـن العـام 2025، بنسـبة 11.4% مقارنـة بالربـع الأول مـن العـام 2025 ونسـبة 15.9% مقارنـةً بالربـع المناظـر مـن العـام 2025، ليصـل إلى حـوالي 4.6 مليـار دولار (مـا يعـادل 15.5 مليـار شـيكل). وقـد بلغـت حصـة الديـن المحـلي منـه حـوالي 70.4%، مقابـل 29.6% للديـن الحكومـي الخارجـي (انظـر الشـكل 2).

شكل 2: الدين العام الحكومي موزعا بين الخارجي والمحلي (مليون دولار)

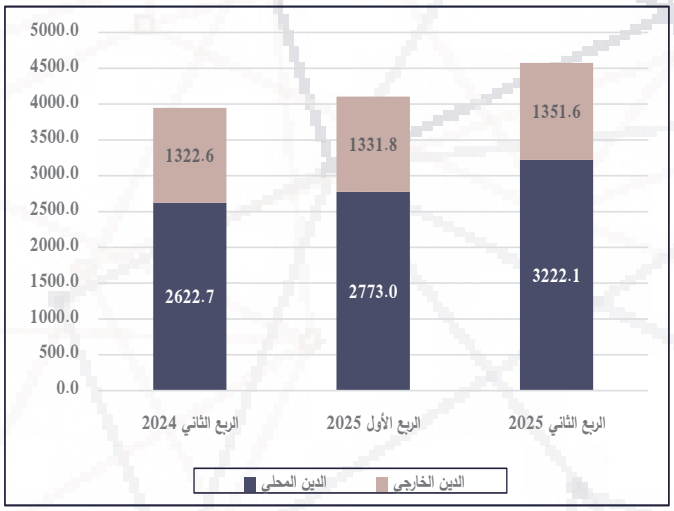

4- القطاع المصرفي[1]

- **إجـمالي الموجـودات:** بلـغ إجـمالي أصـول المصـارف المرخصـة في فلسـطين 27.3 مليـار دولار نهايـة الربـع الثـاني مـن العـام 2025، مرتفعـاً بمعـدل 19.1% مقارنـة بنهايـة الفـترة المناظـرة مـن العـام 2024. وجـاء هـذا الارتفـاع مدفوعـاً بزيـادة النقـد (الـكاش) في خزائـن المصـارف، إضافـة إلى التوسـع في الائتـمان الحكومـي، وزيـادة محفظـة الأوراق الماليـة. تشـير البيانـات إلى ارتفـاع أصـول المصـارف المحليـة بنحـو 23% لتبلـغ 17.2 مليـار دولار، في حـين ارتفعـت أصـول المصـارف الوافـدة بوتـيرة أقـل خـلال الفـترة ذاتهـا، وبمعـدل 12% لتصـل إلى 10.0 مليـار دولار. نتجـت هـذه الزيـادة جزئيـاً مـن تراجـع سـعر صرف الـدولار مقابـل الشـيكل خـلال الفـترة ذاتهـا، مـا انعكـس عـلى شـكل زيـادة في قيمـة أصـول المصـارف عنـد تقويمهـا إلى الـدولار.
- **التسـهيلات الائتمانية:**ارتفعـت محفظـة التسـهيلات الائتمانيـة الممنوحـة مـن المصـارف بنسـبة 3.7% مقارنـة بالفـترة المناظـرة في العـام السـابق لتصـل إلى7.21 مليـار دولار (انظـر الجـدول1).

وجـاءت هـذه الزيـادة مدفوعـة بشـكل رئيـس بارتفـاع التمويـل الممنـوح للقطـاع العـام، وبخاصـة التسـهيلات الائتمانيـة الممنوحـة للحكومـة، عـلماً أن هـذه الزيـادة تنخفـض إلى نحـو 5.1%، عنـد تحييد أثـر سـعر الصرف. شـهدت التسـهيلات الممنوحـة للحكومـة زيـادة بحـوالي 4.22% مقارنـة بالـفترة المناظـرة مـن العـام 2024، لتصـل إلى 1.3 مليـار دولار. ويشـكل هـذا ربـع إجمالي التسـهيلات الائتمانيـة نهايـة الربـع الثـاني مـن العـام. كما ارتفعـت قيمـة التمـويلات الممنوحـة للقطـاع الخـاص بمعـدل 2.3% خلال الربـع الثـاني لتصـل إلى 6.9 مليـار دولار، وهـذا مـا يقـارب 57% مـن إجمالي التسـهيلات.[2] وتباينـت التغيرات في الائتمان على مستوى القطاعات الاقتصاديـة؛ إذ تراجـع بالنسـبة لقطـاع العقـارات والإنشـاءات وقطـاع تطويـر الأراضي والزراعـة وتمويـل شراء السـيارات وتمويـل الاسـتثمار بالأسـهم، في حين ارتفـع لقطاعـات أخـرى مثـل الصناعـة والتعديـن والتجـارة وتمويـل السـلع الاسـتهلاكية وقطـاع الخدمـات (انظـر الجـدول 1).

جدول 1: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البند	2024				2025	
	ر1	ر2	ر3	ر4	ر1	ر2
القطاع العام	2,317.2	2,558.1	2,720.1	2,819.4	2,711.3	3,132.4
العقارات والإنشاءات	2,388.5	2,370.5	2,401.1	2,372.9	2,341.8	2,315.5
التعدين والصناعة	687.7	671.2	652.4	662.2	658.1	677.8
التجارة	2,031.7	1,940.3	1,968.8	1,930.2	1,946.3	1,998.1
الخدمات	1,109.5	1,089.7	1,105.1	1,070.6	**1,223.8**	**1,258.1**
تمويل شراء السيارات	499.2	477.8	472.0	410.9	415.2	423.7
تمويل السلع الاستهلاكية	1,284.1	1,307.5	1,367.2	1,397.3	**1,326.3**	**1,342.1**
أخرى في القطاع الخاص*	1,410.2	1,401.4	1,318.5	1,283.7	**1,320.8**	**1,537.0**
المجموع	**11,728.1**	**11,816.5**	**12,005.2**	**11,947.2**	**11,943.6**	**12,684.8**

* أخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لكل من تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، اضافة إلى تمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة.

1 بيانات أولية قابلة للتعديل.

2 تجدر الإشارة إلى أنه عند تحييد أثر سعر الصرف، فإن التسهيلات الممنوحة للحكومة ارتفعت بنسبة 13.3%، فيما تراجعت تسهيلات القطاع الخاص بحوالي 2%.

- **ودائـع العمـلاء:** شـهدت ودائـع العمـلاء لـدى الجهـاز المـصرفي ارتفاعـاً ملحوظـاً خـلال الربـع الثـاني مـن العـام 2025 مقارنـة مـع الربـع السـابق (ارتفـاع بنسـبة 8.8%)، ومـع الربـع المناظـر (ارتفـاع بنسـبة 19.0%)، لتقـترب مـن الـ 21 مليـار دولار. ويعـود هـذا النمـو بدرجـة أساسـية إلى اسـتمرار الارتفـاع الحـاد في ودائـع العمـلاء في قطـاع غـزة،[3] بحـوالي 80%، لتصـل بذلـك 4.5 مليـار دولار، رافعـةً حصتهـا مـن إجـمالي ودائـع العمـلاء إلى 22%، مقارنـة مـع 10% فقـط قبـل العـدوان. أمـا في الضفـة الغربيـة، فارتفعـت ودائـع العمـلاء، أيضـاً، بشـكل ملحـوظ وبمعـدل 8.8% (مـا يعـادل 1.3 مليـار دولار) مقارنـة بقيمتهـا قبـل عـام، لتصـل إلى 16.4 مليـار دولار. ولكـن نسـبتها إلى إجـمالي الودائـع انخفضـت إلى 78% مقارنـة مـع 90% قبـل الحـرب. جـاء ارتفـاع الودائـع في الضفـة مدفوعـاً بزيـادة الودائـع بالـدولار بشـكل رئيسـي (بحـوالي 24% عـلى الأسـاس السـنوي)، بالتـوازي مـع تراجـع (5%) عـلى الإيداعـات بالشـيكل. ويعـزى ذلـك إلى اسـتمرار أزمـة تراكـم الشـيكل في خزائـن المصـارف نتيجـة القيـود الإسرائيليـة عـلى تحويل فائـض الشـيكل، الأمـر الـذي حـد مـن قـدرة المصـارف على اسـتقبال إيداعـات الشـيكل، وفـرض قيـود عـلى اسـتقبالها. ودفـع هـذا بشريحـة واسـعة مـن المودعـين الأفـراد والـشركات إلى اللجـوء الى الإيـداع بالـدولار لتسـوية معاملاتهـم (انظـر الجـدول 2).
- **القـروض المتعـثرة:** ارتفعـت قيمـة القـروض المتعـثرة لـدى المصـارف العاملـة في فلسـطين نهايـة الربـع الثـاني مـن العـام 2025 بمعـدل 22.1% مقارنـة بالربـع المناظـر، لتصـل قيمتهـا إلى 676.7 مليـون دولار. ويمثـل هـذا حـوالي 5.33% مـن إجـمالي قيمـة القـروض مقارنـة بحـوالي 5.29% و4.69% في الربعـين السـابق والمناظـر عـلى الترتيـب. سـجل قطـاع تمويـل السـلع الاسـتهلاكية أعـلى مسـاهمة في الزيـادة الإجماليـة للقـروض المتعـثرة؛ إذ ارتفعـت نسـبة التعـثر فيـه مـن 8.3% إلى 9.7% خـلال العـام. كـما شـهد قطـاع تمويـل شراء السـيارات، أيضـاً، زيـادة ملحوظـة في نسـبة التـعثر؛ إذ ارتفعـت مـن 5.0% إلى 10.0% (انظـر الشـكل 1).
- **أربـاح المصـارف:** حققـت المصـارف دخـلاً صافيـاً بعـد الضرائـب بلـغ نحـو 100.5 مليـون دولار نهايـة الربـع الثـاني مـن العـام 2025 مقارنـة بنحـو 53.5 مليـون دولار في الفـترة المناظـرة مـن العـام السـابق، مرتفعـة بحـوالي 88%. وتـم هـذا نتيجـة تراجـع النفقـات بوتـيرة أسرع مـن التراجـع في إيـرادات القطـاع. تراجعـت نفقـات المصـارف بنسـبة 15.0% عـلى أسـاس سـنوي، لتبلـغ 398.5 مليـون دولار، مدفوعـة أساسـاً بانخفـاض مخصصـات خسـائر الائتـمان بنحـو 47%. في المقابـل، تراجـع إجـمالي الإيـرادات بنسـبة 4.5%، ليصـل إلى 499.0 مليـون دولار، نتيجـة انخفـاض دخـل الفوائـد (الفـرق بـين الفوائـد المقبوضـة والمدفوعـة) بنسـبة 7.1% ليبلـغ 402.3 مليـون

شكل 1: نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)

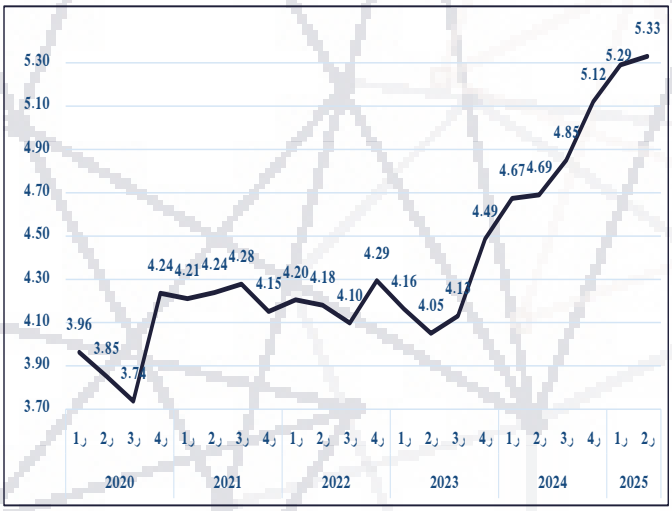

جدول 2: توزع ودائع الجمهور

	البند	2024				2025	
		1ر	2ر	3ر	4ر	1ر	2ر
الجهة المودعة	قطاع عام	615.8	604.3	743.3	735.7	661.0	857.2
	قطاع خاص	17,073.2	17,004.3	17,555.1	18,040.4	18,595.5	20,090.4
المنطقة	الضفة الغربية	15,443.6	15,103.9	15,414.3	15,420.4	15,531.8	16,438.4
	قطاع غزة	2,245.4	2,504.7	2,884.1	3,355.7	3,724.6	4,509.2
نوع الوديعة	ودائع جارية	7,005.0	7,067.0	7,567.4	7,722.8	**8,055.6**	**8,786.5**
	ودائع توفير	5,963.5	5,868.7	6,025.0	6,262.6	6,440.4	7,125.6
	ودائع لأجل	4,720.5	4,673.2	4,706.0	4,790.7	**4,760.5**	**5,035.4**
العملة	دولار	6,357.8	6,348.9	6,802.7	7,050.2	**7,241.7**	**8,656.3**
	شيكل	7,879.4	7,856.4	8,094.2	8,170.9	8,486.4	**8,392.8**
	دينار أردني	3,061.0	3,007.7	3,014.9	3,055.1	**3,103.5**	**3,287.34**
	عملات أخرى	390.8	395.9	386.6	499.9	**424.8**	**611.1**
إجمالي ودائع العملاء		**17,689.0**	**17,608.9**	**18,298.4**	**18,776.1**	**19,256.4**	**20,947.6**

3 أشرنـا في الأعـداد السـابقة إلى أسـباب زيـادة الودائـع في قطـاع غـزة وهـي ثلاثـة: 1) دفعـت الحـرب المواطـنين إلى إيـداع أموالهـم في المصـارف لكونهـا المـكان الأكثر أمانـاً في ظـل اسـتباحة الاحـتلال كل شيء. 2) التحـويلات الماليـة مـن الخـارج إلى سـكان القطـاع. 3) عـدم قـدرة الموظـفين على سـحب رواتبهـم مـن المصـارف مـع تعـرض فـروع المصـارف والصرّافـات الآليـة لـلضرر.

دولار. كما ارتفعت إيرادات المصارف غير المرتبطة بالفوائد (مثل عمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية ونشاط الأوراق المالية والاستثمارات) بنسبة 8.0%.

- **أسعار الفائدة:** بقي المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل بعملتي الدينار الأردني والدولار شبه مستقر خلال الربع الثاني من العام 5202 مقارنة بالربع المناظر من العام 4202، عند حوالي 98.2% على الودائع بالدولار، و27.2% على الودائع بالدينار الأردني. في حين سجل معدل العائد على الودائع الآجلة بالشيكل ارتفاعاً ملحوظاً بحوالي 81 نقطة أساس، ليصل إلى 59.2% مقارنة بـ 77.2% في الربع المناظر. في المقابل، شهد المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بعملتي الشيكل والدولار انخفاضاً مقارنة بمستواه في الربع المناظر؛ إذ تراجع على القروض بالشيكل بحوالي 82 نقطة أساس (ليصل إلى 63.6%)، وبمقدار 13 نقطة أساس على القروض بالدولار (ليصل الى 69.5%). بالمقابل، شهد متوسط أسعار الفائدة على القروض الممنوحة بالدينار ارتفاعاً بشكل ملحوظ بين الربعين المتناظرين بحوالي 45 نقطة أساس (ليصل إلى 25.6%) (انظر الجدول 3).

جدول 3: أسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

البند		الشيكل		الدولار		الدينار	
		الإيداع	الإقراض	الإيداع	الإقراض	الإيداع	الإقراض
2024	الربع الأول	2.78	6.81	2.93	6.14	2.57	5.92
	الربع الثاني	2.77	6.64	2.90	6.27	2.75	5.98
	الربع الثالث	2.75	6.65	2.86	5.97	2.67	5.99
	الربع الرابع	2.86	6.62	2.89	6.01	**2.69**	**6.37**
2025	الربع الأول	2.94	6.41	2.94	5.98	**2.65**	**5.97**
	الربع الثاني	2.95	6.36	2.89	5.96	**2.72**	**6.52**

5. القطاع المالي غير المصرفي

قطاع الأوراق المالية:

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 586.73 نقطة مع نهاية الربع الثاني من العام 2025، مسجلاً تقدماً ملحوظاً نسبته 18.3% مقارنة مع إغلاقه في الربع السابق، وبارتفاع بلغ 11.8% مقارنة بالربع المناظر. وعلى الرغم من ارتفاع المؤشر، شهدت بورصة فلسطين انخفاضاً حاداً في نشاط التداول؛ حيث انخفض إجمالي أحجام التداول بنسبة 68.8% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 15.4% مقارنة مع الربع المناظر. كما انخفضت قيم التداول بنسبة 60.8% مقارنة بالربع السابق، و6.7% مقارنة بالربع المناظر. تجدر الإشارة إلى أن التراجع الحاد في أحجام التداول يعود، بشكل أساسي، إلى انهيار الهدنة وعودة حرب الإبادة الضروس على قطاع غزة منذ الربع الثاني من العام 2025.

أما القيمة السوقية للأسهم المدرجة، وصلت نهاية الربع الثاني من العام 2025 إلى حوالي 4.67 مليار دولار، وهذا يعادل ما نسبته حوالي 34% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث سجلت ارتفاعاً بنسبة 15.4% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 10.7% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

ويستفاد من الشكل 1 أنّ حصة الشركات من القيمة السوقية للتعاملات في البورصة بلغت حوالي 48.5% مقارنة بحصة الأفراد البالغة 23%.

شكل 1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل نهاية الربع الثاني 2025 (مليون دولار)

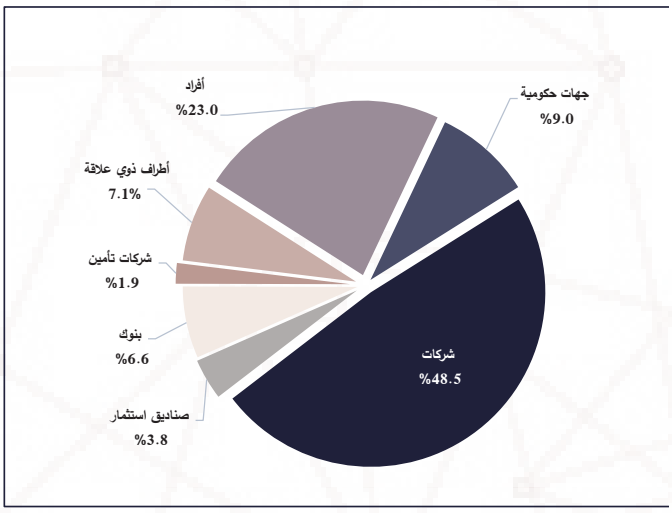

قطاع التأجير التمويلي:

هناك 9 شركات للتأجير التمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال في نهاية الربع الثاني من العام 2025. وبلغت قيمة عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة 26 مليون دولار، بواقع 457 عقداً، نهاية الربع الثاني 2025، لتسجل ارتفاعاً عن الربع السابق

بنسبة 12.6% في قيمة العقود وانخفاضاً طفيفاً في عددها. وبالمقارنة مع الربع المناظر، فقد سجلت قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي ارتفاعاً نسبته 22.6% و20.3% على التوالي.

يلاحظ أن المركبات، للاستخدام الشخصي والتجاري، ما زالت تستحوذ على الحصة الأكبر (نحو 91.6%) من محفظة التأجير التمويلي في فلسطين. من جهة أخرى، ما زال هناك تركز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 42.6%، تليها مدينتا نابلس وبيت لحم بما نسبته حوالي 14.1% و10% على التوالي. ومن الملاحظ أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكلة الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات، (انظر الشكلين 2، و3).

قطاع التأمين:

بلغ إجمالي قيمة محفظة قطاع التأمين الفلسطيني 208.6 مليون دولار نهاية الربع الثاني من العام 2025، موزعة على 12 شركة مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال، فيما بلغ إجمالي إيرادات عقود التأمين ما قيمته 182.7 مليون دولار ليشهد انخفاضاً طفيفاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. بالمقابل بلغ إجمالي مصاريف عقود التأمين حوالي 160.2 مليون دولار لينخفض بما نسبته 4.4% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2024. أما بالنسبة لإجمالي استثمارات عقود التأمين، فقد بلغ نهاية الربع الثاني من العام 2025 حوالي 302.6 مليون دولار، ليشهد ارتفاعاً نسبته 4% و7.2% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي (انظر الجدول 2).

ويتضح من البيانات الواردة في الشكل 4 أن تأمين المركبات ما زال يستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي محفظة التأمين بواقع 65.6%، يليه التأمين الصحي وتأمين العمال بنسبة بلغت 11.3% و8.6% على التوالي. في حين يوضح الشكل 5 الحصة السوقية لكل من شركات التأمين العاملة في السوق الفلسطيني، والمرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال.

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	ر 2 2024	ر1 2025	ر2 2025
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	27.3	101.0	31.5
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	47.7	129.8	50.9
القيمة السوقية (مليون دولار)	4215.7	4,046.1	4668.8
عدد الصفقات	4594	4,890	6952
عدد جلسات التداول	54	58	56
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) *	%30.7	%29.5	%34.1

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2024، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

جدول 2: أبرز المؤشرات المالية لقطاع التأمين الفلسطيني في نهاية الربع الثاني 2025 (مليون دولار)

البيان	الربع الثاني 2024*	الربع الأول 2025**	الربع الثاني 2025**
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	193.4	112.4	208.6
إجمالي إيرادات عقود التأمين*	188.6	93.4	182.7
إجمالي مصاريف عقود التأمين*	167.6	77.1	160.2
إجمالي استثمارات شركات التأمين *	282.2	291.4	302.6

* إجمالي إيرادات عقود التأمين وإجمالي مصاريف عقود التأمين وإجمالي استثمارات شركات التأمين (بنهاية الربع الثاني 2024) لا يشمل بيانات الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة- اليكو.

** اجمالي إيرادات عقود التأمين وإجمالي مصاريف عقود التأمين وإجمالي استثمارات شركات التأمين (كما بنهاية الربع الأول والثاني من العام 2025) لا يشمل بيانات الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة- أليكو ، وشركة البركة للتأمين الإسلامي.

شكل رقم 2: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي نهاية الربع الثاني 2025

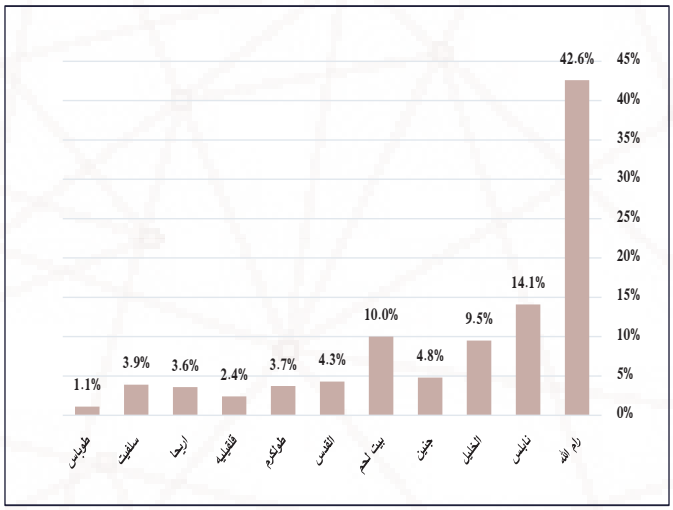

شكل رقم 3: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور نهاية الربع الثاني 2025

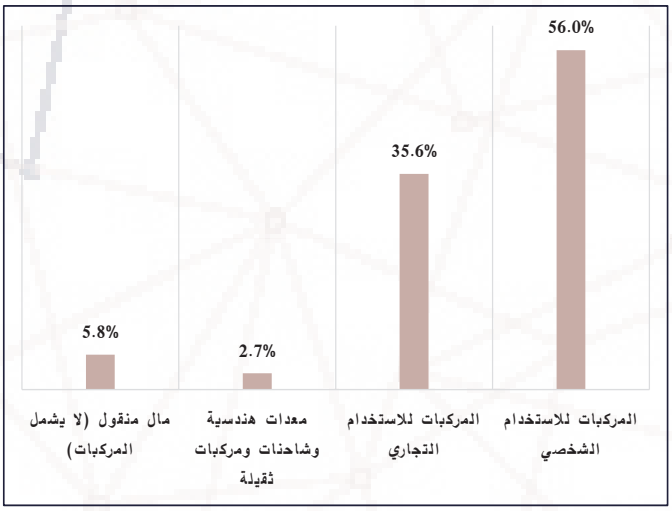

شكل 4: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين نهاية الربع الثاني 2025

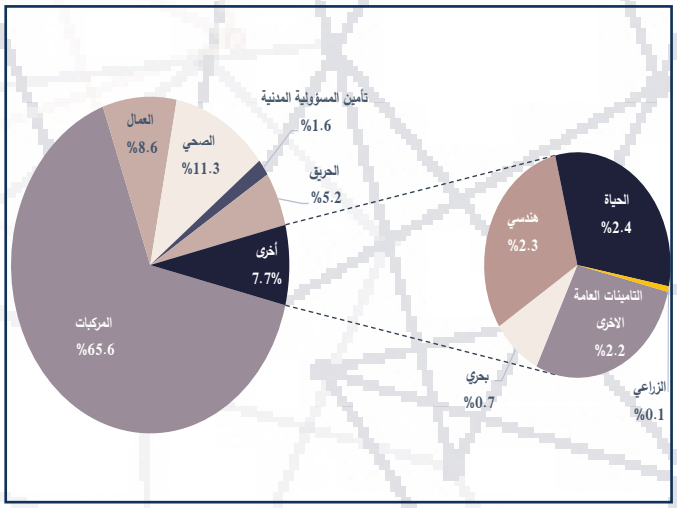

شكل 5: توزيع محفظة قطاع التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين نهاية الربع الثاني 2025

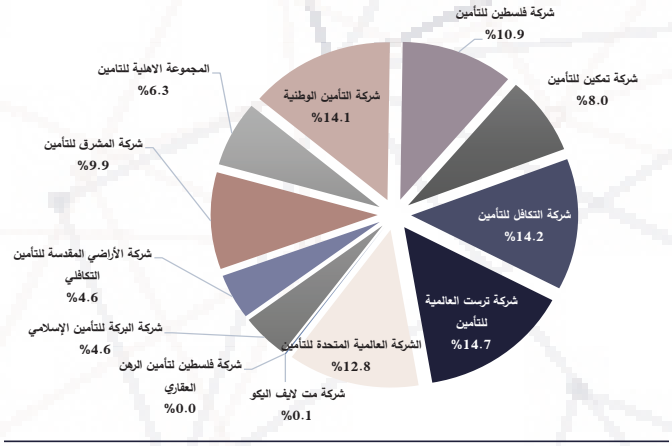

6- الأسعار والتضخم

- **يتأثر مستوى تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة عوامل:** تغير أسعار الواردات (وبخاصة الواردات من إسرائيل)، وتحولات الطلب المحلي في الاقتصاد الفلسطيني، وتبدل سعر صرف الشيكل تجاه الدولار.
- **معدل التضخم:** استمر المنحى التصاعدي لارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية منذ بداية الحرب (انظر الشكل 1). وبلغ معدل التضخم بين الربع الثاني من العام 2025 والربع المناظر من العام 2024 (على أساس سنوي) نحو 45.3%، ويمثل هذا ارتفاعاً ملموساً عن معدل التضخم في الربع السابق الذي بلغ 6.8% (أساس سنوي).
- يعزى الارتفاع في الأسعار خلال هذا الربع بشكل رئيسي إلى تجدد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بعد الهدنة المؤقتة التي لم تدم أكثر من شهرين. وترافق تجدد العدوان مع قيود مشددة وصلت إلى حد إيقاف شبه كامل لدخول الشاحنات التجارية عبر المعابر، ما أسفر عن نقص حاد ونفاد في السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية، والأدوية، والمحروقات، في أسواق قطاع غزة. وأدى هذا النقص الحاد في المعروض السلعي إلى ارتفاع أسعار المستهلك في القطاع الى مستويات قياسية، حيث وصل معدل التضخم إلى 101.5% (أساس سنوي). بالمقابل، شهدت الضفة الغربية ارتفاعاً طفيفاً في الأسعار بلغ نحو 0.6%.
- **ارتفاع أسعار الواردات:** أبرز محددات أسعار الواردات في الأراضي الفلسطينية هي قيمة الدولار تجاه الشيكل (متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل)، وأسعار السلع الأساسية العالمية (الغذاء، والطاقة)، إلى جانب التضخم لدى الشركاء التجاريين (وبخاصة إسرائيل). ويشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد إلى أن ارتفاع معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين بين الربعين المتناظرين، وبخاصة إسرائيل (ارتفاع بنسبة 3.3%)، كان العامل الأبرز وراء زيادة أسعار الواردات

شكل 1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم الربعية (أساس سنوي) % (سنة الأساس 2018)

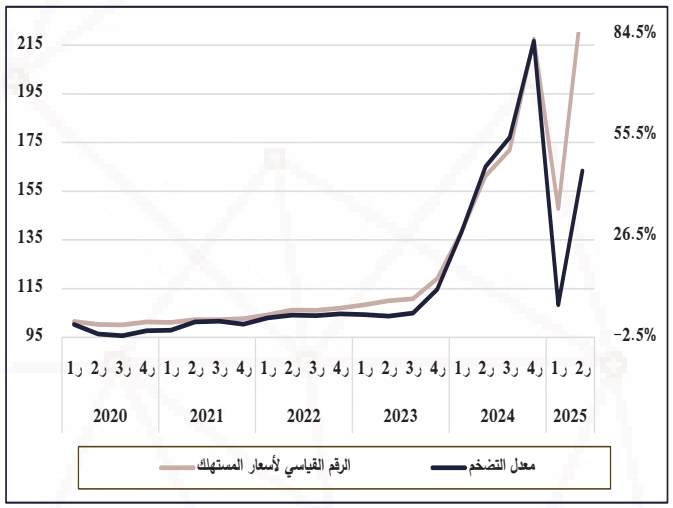

المقومة بالدولار، التي ارتفعت في الربع الثاني من العام 2025 بنسبة 1.8% مقارنة مع الربع المناظر. وجاء هذا الارتفاع، على الرغم من تراجع سعر صرف الدولار تجاه الشيكل (3.8%)، وتراجع أسعار السلع الغذائية الرئيسية (تراجع بنسبة 16.4% في أسعار الطاقة، وتراجع بنسبة 7.0% في أسعار الغذاء)، خلال فترة المقارنة نفسها.

- يشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد، أيضاً، إلى ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني؛ وهي ارتفاع السلع الأساسية المستوردة مقارنة مع أسعار السلع العالمية. ويعود هذا إلى عوامل عدة، يأتي على رأسها التزام فلسطين بتطبيق الدفتر الجمركي الإسرائيلي على معظم الواردات. وقد فاقمت حرب الإبادة الدائرة في القطاع، كما أشرنا سابقاً، من زيادة الضغوط

على الأسعار المحلية، وأدت، بالتالي، إلى زيادة الفارق ما بينها وبين الأسعار العالمية. ويمكن ملاحظة هذا الفارق/الفجوة من خلال رصد ومقارنة أسعار بعض السلع الأساسية مثل الطحين، الذي بلغ متوسط سعره محلياً نحو 23 ضعف سعره عالمياً. فيما بلغ متوسط سعر السكر والأرز في السوق المحلي نحو 41 و10 أضعاف السعر العالمي على التوالي. ويشير التقرير إلى أن الحرب في قطاع غزة أحدثت شرخاً واضحاً في فروق الأسعار بين الضفة والقطاع، وبخاصة في السلع الأساسية مثل الطاقة والغذاء. على سبيل المثال، راوح متوسط سعر الطحين في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2025 عند 140 شيكلاً، في حين تراوح سعره في قطاع غزة ما بين 1500-2000 شيكل. أما أسطوانة الغاز، فقد تراوح سعرها في الضفة الغربية ما بين 70-80 شيكلاً، بالمقابل وصل سعرها في القطاع إلى 3,500 شيكل.

- **أسعار السلع والخدمات**: يوضح الجدول 1 أن التضخم الطفيف في الضفة خلال الربع الثاني جاء نتيجة ارتفاع في أسعار بعض مجموعات السلع في سلة الاستهلاك (المواد الغذائية، المشروبات الكحولية والتبغ، الأقمشة والملابس والأحذية، الخدمات الطبية، المسكن ومستلزماته، النقل والمواصلات، خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق، الرعاية الشخصية)، قابله تراجع في أسعار الأثاث، والاتصالات، والسلع والخدمات الترفيهية والثقافية، والتأمين والخدمات المالية، وخدمات التعليم. أما في القطاع، فقد جاء التضخم نتيجة ارتفاع أسعار غالبية مجموعة السلع في سلة الاستهلاك، باستثناء الاتصالات، والتأمين والخدمات المالية، وخدمات التعليم. وقد تحقق الارتفاع الأعلى في أسعار المسكن ومستلزماته (312.4%)، والمواد الغذائية (241.1%)، والأقمشة والملابس (56.0%).
- **تطور القوة الشرائية**: أدى الارتفاع الملحوظ في مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) بنسبة 45.3% في الأراضي الفلسطينية بين الربع الثاني 2025 والربع المناظر إلى انخفاض القوة الشرائية للشيكل بالمعدل نفسه، مع تباين هذا الأثر ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة كما يظهر الجدول 1. ومع تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 3.8% بين الربعين المتناظرين، فإن القوة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار ويصرفون بالشيكل في الضفة، تكون قد انخفضت بنسبة 4.4% =(0.6+3.8). وهذا أيضاً يعادل تقريباً التبدل في القوة الشرائية للدينار الأردني، نظراً لارتباط الدينار مع الدولار بسعر صرف ثابت. أما بالنسبة لقطاع غزة، فإن التراجع في القدرة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار والدينار ويصرفون بالشيكل كانت حدته أعلى، فقد بلغ 105.3% (انظر الجدول 2).

جدول 1: معدل التضخم في الربع الثاني 2025 حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية والمنطقة (أساس سنوي، %)

مجموعة الإنفاق الرئيسية	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	0.5	241.1	101.4
المشروبات الكحولية والتبغ	3.3	29.7	26.2
الأقمشة والملابس والأحذية	1.0	56.0	13.3
المسكن ومستلزماته	0.8	312.4	131.8
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(1.1)	27.5	5.3
الخدمات الطبية	0.5	27.4	9.3
النقل والمواصلات	1.9	12.3	4.6
الاتصالات	(2.2)	(1.6)	(2.2)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(2.1)	2.2	(0.7)
خدمات التعليم	(0.3)	0.0	0.2
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.2	0.0	1.9
التأمين والخدمات المالية	(2.0)	(0.7)	(1.2)
الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة	0.8	26.5	6.7
معدل التضخم	0.6	101.5	45.3

*الأرقام ما بين الأقواس سالبة.

جدول 2: تطور القوة الشرائية للعملات المختلفة في الربع الثاني 2025 (أساس سنوي %)

العملة	التغير في القوة الشرائية (نسبة مئوية)		
	الضفة الغربية*	قطاع غزة	فلسطين
الشيكل	(0.6)	(101.5)	(45.3)
الدولار	(4.4)	(105.3)	(49.1)
الدينار	(4.4)	(105.3)	(49.1)

المصدر: تم احتساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل إليها عنوة بُعيد احتلالها الضفة الغربية العام 1976.

**الأرقام ما بين الأقواس سالبة.

7- الاستيراد والتصدير

- شهدت الواردات السلعية "المرصودة"[1] في الربع الثاني من العام 2025 انخفاضاً بنسبة 8.7% مقارنة مع الربع السابق، في حين شهدت ارتفاعاً بنسبة 17.7% مقارنة مع الربع المناظر، لتصل إلى نحو 1,685.9 مليون دولار (انظر الشكل 1).
- نمت الصادرات السلعية المرصودة في الربع الثاني من العام 2025 بنسبة 1.9% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 21.4% مقارنة مع الربع المناظر، لتصل إلى 413.6 مليون دولار (انظر الشكل 2).
- على ذلك، فإن نسبة الصادرات إلى الواردات ارتفعت عن مستواها بمقدار نقطة مئوية، و2.4 نقاط مئوية، في كل من الربع السابق والربع المناظر على الترتيب، لتصل إلى نحو 24.5%.
- جاء نحو 53.7% من الواردات من إسرائيل، في حين ذهبت 90.7% من الصادرات الفلسطينية إليها.
- يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي، الذي بلغ 1,272.3 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2025 (41.7% عجز مع إسرائيل)، وهو ما يعادل 42.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويساهم الفائض المتحقق، عادة، في ميزان الخدمات مع إسرائيل في تحسين الميزان التجاري بشكل طفيف.

.

شكل 1: واردات السلع المرصودة (مليون دولار)

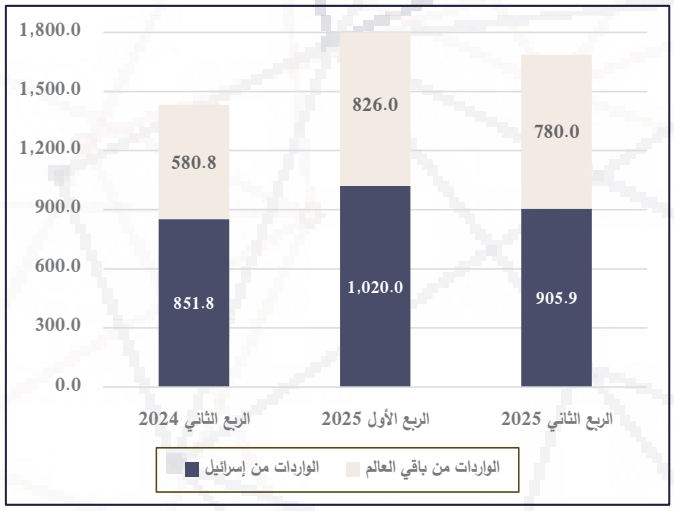

شكل 2: صادرات السلع المرصودة (مليون دولار)

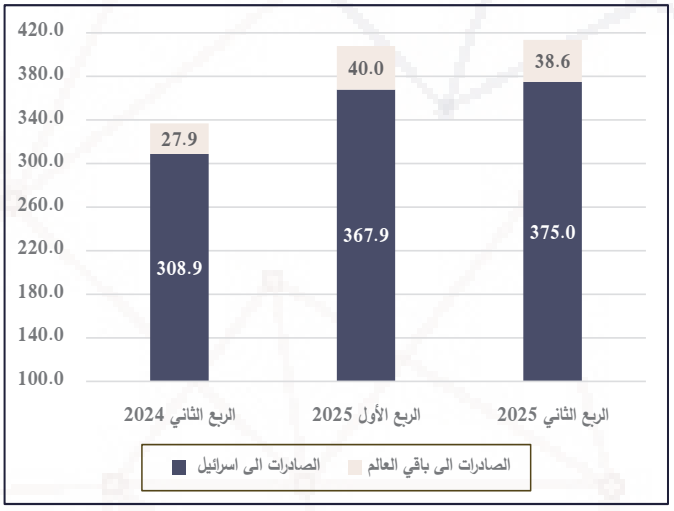

1 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجّلة في فواتير المقاصة، والبيانات الجمركية، والتجارة بالمواد الزراعية. وهي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية.

القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1. تقريران دوليان عن أزمة الاقتصاد الفلسطيني وتكاليف الاحتلال

تقرير البنك الدولي

نشر البنك الدولي في أيلول 2025 تقرير المتابعة الدورية للاقتصاد الفلسطيني تحت عنوان "آثار النزاع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني".[1] وسجل التقرير، منذ البداية، أن الأراضي الفلسطينية شهدت تدهوراً كارثياً في نسيجها الاقتصادي والاجتماعي، ما محا إنجازات التنمية المتواضعة التي استمرت لأكثر من 15 عاماً، ومهّد لدخول الأراضي الفلسطينية في أزمة عميقة ستكون لها تداعيات على الاستقرار والرفاه البشري والقدرة على التعافي في المستقبل. ويتسم هذا الوضع، الذي نجم عن التأثيرات المتراكمة لجائحة كورونا والصراعات المتكررة، لا سيما الحرب المدمرة في غزة، بانكماش اقتصادي، وانهيار مالي وإنساني كارثي، وفشل شبه كامل في البنية التحتية الأساسية.

- **ضياع عقد ونصف من الإنجازات:**

طرأ تراجع اقتصادي حاد في الأراضي الفلسطينية؛ إذ مع حلول نهاية العام 2024 كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها يعادل المستوى الذي كان عليه في العام 2009، وهو ما يعني محواً لجميع المكاسب الاقتصادية التي تحققت خلال 15 عاماً. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى حوالي 2600 دولار، وهو أقل من مستواه في العام 2011. وهذا يعكس ضعف الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعتمد أي نمو فيه على الاستهلاك. كما أنه عرضة لتقلبات الوضع السياسي وانقطاع المساعدات الدولية، عوضاً عن الارتكاز على نمو مستدام في القطاعات الإنتاجية.

والوضع ما زال أسوأ من ذلك في قطاع غزة، حيث توقف النشاط الاقتصادي بشكل كامل تقريباً. وبعد الانكماش الكارثي بنسبة 83% في العام 2024، انخفض الناتج المحلي الإجمالي هناك بنسبة 12% أخرى في الربع الأول من العام 2025. وقد أدى الحصار الشامل والحرب المستعرة إلى انخفاض حصة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من 17% قبل الحرب إلى أقل من 3%. بالمقابل، شهدت الضفة الغربية انتعاشاً بنسبة 10% في أوائل العام 2025 (مقارنة مع الربع المناظر من العام 2024)، لكن هذا يعود، بشكل كبير، إلى انخفاض قاعدة المقارنة إثر الانكماش التاريخي في العام 2024. وكان الدافع الرئيسي لهذا النمو هو الاستهلاك الخاص، مدعوماً بزيادة طفيفة في أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، ما زال النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية أدنى بنسبة 17% من مستواه قبل الحرب.

- **انهيار اقتصادي شامل:**

أدت الحرب المستعرة الى خلل في الأنظمة الاقتصادية الأساسية في الأراضي الفلسطينية:

1. **الأزمة المالية:** تواجه السلطة الفلسطينية خطر انهيار مالي كامل؛ إذ تم تعليق مصدر دخلها الرئيسي، وهو أموال المقاصة التي لم تحولها إسرائيل إلى السلطة، منذ أيار 2025، علماً بأن إجراءات الاستقطاع المتكررة كانت قد قلصت هذه الإيرادات بشكل ملحوظ في السابق. ولقد أجبر هذا السلطة على تسديد نسبة 70% فقط من رواتب موظفي القطاع العام، واللجوء إلى الاقتراض المحلي المفرط الذي يتجاوز الحدود الآمنة. وانعكست الأزمة المالية سلباً على قدرة السلطة لتمويل خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية الأساسية، وهو ما قد يهدد استقرار واستمرار هذه المؤسسات على المدى الطويل.
2. **الأزمة المصرفية:** على الرغم من أن السيولة وحجم رأس المال لدى المصارف المحلية يبدو كافياً نظرياً، فإن النظام المصرفي الفلسطيني يواجه أزمة سيولة حادة؛ إذ تتراكم لدى البنوك سيولة نقدية بالشيكل لا تستطيع المصارف استخدامها بسبب قيود تحويلها إلى بنوك المراسلة في إسرائيل. وفي الوقت نفسه، فإن أرصدة حسابات المصارف الفلسطينية بالشيكل في إسرائيل تنخفض بشكل متسارع. وهذا الوضع يهدد بإعاقة قدرة النظام المصرفي الفلسطيني على تمويل التجارة الأساسية للمواد الغذائية والوقود والماء والأدوية، ما يجعل خطر الانهيار الشامل أمراً ممكناً.
3. **شلل القطاع الخاص:** أظهر القطاع الخاص في الضفة الغربية قدرة على الصمود من خلال استمرار 97% من الشركات في العمل، على الرغم من تقليص عدد ساعات العمل عوضاً عن إقالة الموظفين. مع ذلك، انخفضت المبيعات لدى معظم الشركات، وانخفض الطلب على الائتمان، ما يشير إلى انخفاض الثقة. أما في غزة، فأنشطة القطاع الخاص شبه معدومة، حيث أدى نقص الإمدادات وإغلاق المعابر إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وإلى شبه انهيار كامل في النشاط التجاري.

- **كارثة إنسانية وشلل في الخدمات الاجتماعية:**

لا شك أن الآثار الإنسانية للحرب أشد هولاً بكثير من الآثار الاقتصادية. ولقد شهد قطاع غزة كارثة إنسانية شاملة تجلّت معالمها في:

1. **انعدام الأمن الغذائي والجوع:** يعاني قطاع غزة من مجاعة حادة؛ إذ مع حلول شهر آب 2025، كان أكثر من نصف مليون شخص معرضين لخطر المجاعة، وأكثر من 640 ألف شخص يعانون من جوع كارثي (المرحلة 5 من مؤشر الأمن الغذائي

1 World Bank. (2025). Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy. September 2025.https://thedocs.worldbank.org/en/doc/88b250e19a55174787bafafd5322360e-0280012025/original/Palestinian-Economic-Update-Sept2025-FINAL.pdf

الموحد). هذا إضافة إلى 1.1 مليون شخص يعانون من جوع طارئ. وهذا نتيجة مباشرة لتدمير 95% من الأراضي الزراعية، والقيود الصارمة على دخول المواد الغذائية.

2. **انهيار البنية التحتية:** تم تدمير ما يقارب 80% من شبكة الكهرباء في قطاع غزة، وأكثر من 90% من البنية التحتية للاتصالات، ما أجبر السكان على الاعتماد على بدائل مؤقتة عالية التكلفة.
3. **انهيار الخدمات الصحية:** بات أكثر من نصف مستشفيات قطاع غزة، و60% من المراكز الصحية، غير قادرة على تقديم الخدمات، ما أدى إلى تفشي الأمراض المعدية مثل شلل الأطفال. وازداد الأمر سوءاً مع تدمير شبكات المياه والصرف الصحي.
4. **انهيار التعليم:** تعرضت جميع المنشآت التعليمية في قطاع غزة للخراب أو الدمار، ما حرم أكثر من 80% من أطفاله البالغ عددهم 658 ألف طفل في سن الدراسة من الوصول المنتظم إلى التعليم. ويهدد سوء التغذية لدى الأطفال الصغار قدرتهم على النمو المعرفي على المدى البعيد. كما يعاني نظام التعليم في الضفة الغربية من ضائقة، حيث شهد مئات حالات الإغلاق وتأخر العام الدراسي بسبب القيود المالية.
5. **ارتفاع معدلات الفقر والبطالة:** ارتفع معدل الفقر إلى ما يقارب 40%، مقارنة بـ 29% في العام 2023. ويعاني جميع سكان قطاع غزة تقريباً من الفقر. وبلغت نسبة البطالة 69% في قطاع غزة، و29% في الضفة الغربية. وتدهور سوق العمل بشكل كبير بعد انخفاض عدد العمال العاملين في إسرائيل بنسبة 86% مع مرور أول ربع سنة على بداية الحرب.

- **القيود السياساتية والإجراءات التي يتوجب تطبيقها:**

يخلص تقرير البنك الدولي إلى أن السلطة الفلسطينية تعمل في ظل قيود شديدة، فهي تعدم السيطرة على السياسة النقدية، وعلى السياسة التجارية، وعلى الأراضي، وهذه أدوات أساسية لإدارة الاقتصاد. لذلك، يدعو البنك إلى سلسلة من الإجراءات، بمساعدة الأطراف الدولية وتنسيق جهودها، لتخفيف حدة القيود المفروضة على السلطة الفلسطينية. ومن أهم التوصيات:

1. إنهاء الأعمال الحربية: وهو شرط أساسي لأي استقرار اقتصادي واجتماعي.
2. تحقيق الاستقرار المالي: حل نزاع عائدات المعابر، وزيادة دعم الميزانية، وتعزيز إصلاحات المالية العامة لمنع الانهيار المالي للسلطة.
3. تنشيط القطاع الخاص: تسهيل التجارة، واستعادة حرية الحركة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تدريب المهارات الرقمية ودعم رائدات الأعمال.
4. ضمان الاستقرار المالي: إنشاء نظام دفع مستدام عبر الحدود، وتعزيز الرقابة المالية.
5. زيادة المساعدات الدولية: من الضروري زيادة دعم المانحين للسلطة الفلسطينية لتلبية الاحتياجات الأساسية والحفاظ على الخدمات، وتمكين عملية إعادة الإعمار.

يرسم التقرير صورة قاتمة للاقتصاد والوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية، ويؤكد على ضرورة وجود تدخل عاجل لمنع كارثة أكبر. كما يشير إلى أن التعافي على المدى البعيد يعتمد على إنهاء الصراع وإعادة هيكلة جذرية للوضع السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. أخيراً، يشدد تقرير البنك الدولي على ضرورة أن تلتزم القيادة الفلسطينية بالإصلاح في مجالات الشفافية والحوكمة الرشيدة والإنفاق العام الفعال.

تقرير الأونكتاد

وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي طالب (الأونكتاد) بموافاته بتقارير دورية عن التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية. ويأتي هذا التقرير استكمالا للتقارير الثمانية السابقة التي رفعها (الأونكتاد) إلى الجمعية العامة. يحمل التقرير الجديد العنوان التالي: "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي- صدمات ما بعد تشرين الأول 2023 تضاعف التكلفة التراكمية غير المسبوقة الناجمة عن احتلال الضفة الغربية". [2]

يشتمل تقرير (الأونكتاد) الجديد على أربعة أقسام؛ يتناول القسم الأول السياق التاريخي للأثر الاقتصادي للاحتلال في الضفة الغربية قبل تشرين الأول 2023. يركز هذا القسم على الأثر الاقتصادي السلبي المتعاظم للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. ويستند إلى عرض الأداء الاقتصادي المتباين للمتغيرات الاقتصادية الأساسية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والموازنة العامة. ثم ينتقل إلى التركيز على التراجع الذي أصاب اقتصاد الضفة الغربية عقب العام 2000، الذي يدشن بداية تطبيق سياسات إسرائيلية أكثر صرامة فيما يتعلق بإغلاق المعابر وقطع العلاقات الخارجية وتجميد تحويلات المقاصة. كما تناول هذا القسم بالتفصيل الأثر الاقتصادي السلبي لسيطرة إسرائيل التامة على نحو ثلث أراضي الضفة الغربية (ما يعرف بالمناطق ج). وتحرم هذه السيطرة الاقتصاد الفلسطيني من موارد طبيعية ثمينة، فضلاً عن إيرادات ضريبية مهمة كان يمكن أن تخفف من حدة الأزمة المالية التي تعاني منها الموازنة العامة.

الصدمات الاقتصادية

يتناول القسم الثاني الصدمة الاقتصادية والإنسانية التي أصابت الضفة في الفترة بعد تشرين الأول 2023. شهدت الضفة الغربية خلال هذه الفترة انكماشاً اقتصادياً غير مسبوق؛ إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي هناك بنسبة 17% في العام 2024، وانخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى لم تشهده الضفة منذ العام 2008. وخسر القطاع الخاص المحلي 25% من فرص العمل، وهو ما يعادل 306 آلاف وظيفة تقريباً. كما تعززت القيود على الحركة والتنقل وازدادت التجزئة الاقتصادية. ويؤكد التقرير أن القيود الإدارية والمادية التي تفرضها إسرائيل، بشكل مشدد، تحد

2 https://unctad.org/system/files/official-document/a_80_356_en.pdf

مـن حركـة الفلسـطينيين وإمكانيـة وصولهـم إلى المـوارد، لا سـيما في المنطقـة (ج). ويرفـع النظـام المعقـد مـن الحواجـز في الضفـة الغربيـة، التـي بلـغ عددهـا 849 حاجـزاً، 36 حاجـزاً منهـا تمـت إضافتهـا مـا بين الـفترة بين كانـون الثـاني 2024 وشـباط 2025، مـن تكاليـف الحيـاة على الفلسـطينيين، ويحـول دون النمـو الاقتصـادي، مـا يـؤدي إلى ارتفـاع معـدلات البطالـة والفقـر. وتتوصـل حسـابات التقريـر إلى أن القيـود الإسرائيليـة على التنقـل أدت إلى انخفـاض الناتـج المـحلي الإجمالي بنسـبة 19% في الربـع الأخير مـن العـام 2023، كما انعكسـت في ارتفـاع معـدل البطالـة إلى 32%.

ويتطـرق هـذا القسـم، أيضـاً، إلى العنـف غير المسـبوق والأزمـة الإنسـانية التـي أحاقـت بالضفـة الغربيـة؛ إذ مـع ارتفـاع وتيرة العنـف، تـم تسـجيل عـدد كـبير مـن القـتلى والمصـابين، إلى جانـب تـدمير وتخريـب في الممتلـكات. وبين تشريـن الأول 2023 وحزيـران 2025، تـم قتـل 955 فلسـطينياً، وإصابـة 9273 آخريـن نتيجـة أعمال العنـف. كما قـام الاحـتلال بهـدم وتـدمير 2,684 مبنـى ومنشـأة في الضفـة الغربيـة بين نهايـة كانـون الثـاني 2024 وحزيـران 2025، معظمهـا في محافظتـي جـنين وطولكـرم، مـا نتـج عنـه تهـجير أكثر مـن 36 ألـف شـخص. كما تنـاول التقريـر التوسـع المحمـوم الـذي طـرأ على المسـتوطنات الإسرائيليـة في أراضي الضفـة الغربيـة بعـد تشريـن الأول 2023. يسـجل التقريـر أن هنـاك 147 مسـتوطنة في الضفـة الغربيـة (باسـتثناء القـدس الشرقيـة) إلى جانـب 224 بـؤرة اسـتيطانية. ولقـد تمـت إضافـة 80 بـؤرة اسـتيطانية جديـدة في الأعـوام 2024 و2025.

تقدير التكاليف التراكمية للاحتلال

يتنـاول القسـم الثالـث التكاليـف الاقتصاديـة التراكميـة للاحـتلال الإسرائـيلي على اقتصـاد الضفـة الغربيـة نتيجـة القيـود المتنوعـة التـي تفرضهـا إسرائيـل هنـاك. ويطبـق التقريـر، للوصـول إلى تلـك التكاليـف، نموذجـاً مؤسسـاً على الاقتصاد-الريـاضي (إيكونومتركـس). وكما هـي القاعـدة في هـذه الـنماذج، تسـتند النتائـج التـي يتـم اسـتخلاصها على عـدد مـن الفرضيـات التـي يـرى المؤلفـون أنهـا واقعيـة، أو يمكـن تبريرهـا بالتقريـب. ومـن النتائـج البـارزة التـي توصـل إليهـا تطبيـق النمـوذج الكمـي، نذكـر التـالي:

1. تبلـغ قيمـة المكاسـب الإجماليـة التـي حصلـت عليهـا إسرائيـل مـن احتـلال المنطقـة (ج)، والقـدس الشرقيـة، خـلال الفـترة 2000-2024 نحـو 823 مليـار دولار بأسـعار 2025 الثابتـة. ويعادل هـذا المبلـغ 1,023 مليـار بالأسـعار الجاريـة. يتوصـل النمـوذج، أيضـاً، إلى أن اقتصـاد المسـتعمرات القائمـة في الضفـة الغربيـة ولـد دخلاً بلـغ 53 مليـار دولار في العـام 2024، وهـو مـا يعـادل نحـو 5 أضعـاف الناتـج المـحلي في الأراضي الفلسـطينية.
2. تبلـغ المكاسـب التـي تحققهـا إسرائيـل مـن احتـلال المنطقـة (ج)، والقـدس، ومـن المسـتعمرات مـا بـين 13-11% مـن الناتـج المحلـي الإجـمالي الإسرائيـلي سـنوياً خـلال الفـترة 2000-2024.
3. بافـتراض غيـاب الاضطرابـات المرتبطـة بالاحتـلال، والسـيطرة الفلسـطينية عـلى المنطقـة (ج)، ومعـدل نمـو سـنوي في الضفـة الغربيـة يعـادل 7.1% (كـما كان في السـنوات 1995-1999)، فـإن الناتـج المحـلي الإجـمالي في الضفـة كان سـيكون أعـلى بنسـبة 36% مـما تحقـق فعليـاً خـلال الفـترة 2000-2024. هـذا يعنـي أن الخسـارة التراكميـة خـلال الفـترة تبلـغ 90,7 مليار دولار (بالأسـعار الثابتـة). وهـذا المبلـغ يعـادل 9 أضعـاف الناتـج المحـلي الإجـمالي للضفـة الغربيـة في العـام 2024.
4. عـلى افـتراض عـدم حـدوث الصدمتـين اللتـين ترافـق معهـما تشـديد القيـود الإسرائيليـة عـلى الحركـة (عقـب الانتفاضـة الثانيـة وعقـب انـدلاع حـرب غـزة الأخيرة)، وافـتراض أنـه سـمح للفلسـطينيين بالعمـل والاسـتثمار في 30% فقـط مـن المنطقـة (ج) (مـع القيـود نفسـها المطبقـة في المنطقتـين (أ) و(ب))، فـإن متوسـط الناتـج المحـلي الإجـمالي السـنوي في الضفـة الغربيـة كان سـيكون أعـلى بنسـبة 68% مـما كان عليـه فعليـاً خـلال الفـترة 2000-2024. هـذا يتضمـن أن نصيـب الفـرد مـن الناتـج المحـلي كان سـيبلغ في العـام 2024 نحـو 8,525 دولاراً بالأسـعار الثابتـة. وهـذا يزيـد بنسـبة 142% عـن القيمـة الفعليـة للدخـل الفـردي في الضفـة، الـذي يعـادل 3,528 دولاراً في العـام 2024.
5. نتائـج الفقـرة السـابقة تـؤدي إلى الحصيلـة التاليـة تبعـاً للتقريـر: أن الخسـارة التراكميـة التـي لحقـت بالاقتصـاد الفلسـطيني خـلال الفـترة 2000-2024، كنتيجـة لممارسـات الاحتـلال، تبلـغ قيمتهـا 170.8 مليـار دولار (أسـعار ثابتـة). وهـذا المبلـغ يعـادل 17 ضعـف قيمـة الناتـج المحـلي الإجـمالي للضفـة الغربيـة في العـام 2024. وعـلى سـبيل المقارنـة، فـإن إجـمالي المسـاعدات الأجنبيـة لدعـم الموازنـة والإنفـاق الإنمـائي في فلسـطين خـلال الفـترة ذاتهـا لا يزيـد عـلى 12% مـن إجـمالي مبلـغ الخسـارة التـي توصـل لـه تقريـر (الأونكتـاد).

التوصيات

أخيراً يرفـع تقريـر (الأونكتـاد) عـدداً مـن التوصيـات، للتخفيـف مـن عـبء الأزمـة التـي يعـاني منهـا الاقتصـاد الفلسـطيني، إلى الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة. وهـذه التوصيـات باتـت بدهيـة وتقليديـة ولا تختلـف جوهريـاً عـن التوصيـات التي جـاءت بها دراسـة البنـك الدولي، والتقاريـر الدوليـة المتعـددة عبر السـنوات. وتشـتمل التوصيـات على ضرورة وقـف أنشـطة الاسـتيطان الإسرائـيلي، وإزالـة القيـود المفروضـة على وصـول الفلسـطينيين إلى المـوارد، ومعالجـة الأزمـة الماليـة للسـلطة الفلسـطينية بمـا يسـمح لهـا بتمويـل الخدمـات الأساسـية، وتحقيـق اسـتقرار الاقتصـاد، وإنجـاز التنميـة المسـتدامة.

2. دراسة مُحكّمة تدعو الى مقاطعة المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية

أصدرت جمعية أوكسفام المعروفة في شهر أيلول 2025 تقريراً يسلط الضوء على التواطؤ الخارجي في توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية عبر التجارة معها وتمويلها.[3] ودشنت الجمعية بذلك الإصدار الحملة الدولية الجديدة الداعية إلى وقف التجارة مع المستوطنات. وقام بالتوقيع على هذا التقرير، الذي يتكون من 66 صفحة، أكثر من 84 جمعية ومنظمة من هيئات المجتمع المدني في أنحاء العالم كافة، بما فيها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

ذكر التقرير أسماء عدد من الدول والشركات الأجنبية التي تتاجر مع المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، مثل الشركتان الألمانيتان (TUI) و(Siemens)، والشركة البريطانية (JC Bamford)، والشركة الإسبانية (eDream)، والدانمركية (Mearsk). ويحاجج التقرير، بقوة، بأن التجارة الدولية والأنشطة الاقتصادية مع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي المحرك الرئيس لتوسعها واستمرارها. وتؤكد أوكسفام أن هذه التجارة تنتهك القانون الدولي، وتقوض آفاق حل الدولتين العادل والسلمي، وتساهم في انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين. ودعا التقرير المستهلكين الى الالتزام "بالاستهلاك الأخلاقي" الذي يلتزم بالنأي عن شراء منتجات من أراضٍ مسروقة وسياسات عرقية تمييزية ضد أصحاب الأرض الحقيقيين. كما طالب التقرير الحكومات بوضع ملصقات مناسبة على منتجات المستوطنات حتى يستطيع الأفراد التعرف عليها والامتناع عن شرائها.

الحجج الرئيسية

يستند التقرير على الحجج الرئيسية التالية ويوثقها بشكل مفصل بالأرقام والتحليل:

- **أن المستوطنات غير قانونية** بموجب القانون الدولي. يؤكد التقرير أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على القوة المحتلة نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. وتجادل أوكسفام بأن هذا الإقرار القانوني يمتد إلى الأنشطة الاقتصادية التي تدعمها القوة المحتلة، والتي يقوم بها المستعمرون.
- أن التجارة مع المستعمرات تغذي وتعمق المشروع الاستيطاني. قدم تقرير أوكسفام بيانات ودراسات حالة تظهر أن الأنشطة الاقتصادية -بما في ذلك مجالات الزراعة والتصنيع والسياحة- توفر إيرادات أساسية للمستوطنات، وأن هذا يخلق حافزاً اقتصادياً قوياً لاستمرار وجودها ونموها، ما يجعل حل الدولتين مستحيلاً جغرافياً.
- **الآثار الموثقة على حقوق الإنسان:** يوضح التقرير كيف أن اقتصاد المستوطنات يقوم على أساس الانتهاكات لحقوق الفلسطينيين، ويساهم فيها، بما في ذلك:

1. مصادرة الأراضي: يتم بناء المستوطنات والبنية التحتية الداعمة لها على الأراضي المصادرة من أصحابها الفلسطينيين.
2. الوصول التمييزي إلى المياه: تحصل المستوطنات على أولوية في الوصول إلى الموارد المائية، وعلى حصة الأسد منها، بينما تعاني المجتمعات الفلسطينية المجاورة من نقص حاد.
3. استغلال العمالة: يواجه العمال الفلسطينيون في المستوطنات ظروف عمل سيئة، ويتقاضون أجوراً أقل من العمال الإسرائيليين، وحماية قانونية محدودة.
4. تقييد الحركة: تشابك طرق المستوطنات، بما في ذلك الطرق المخصصة حصراً للمستوطنين، وحواجز التفتيش، تقيدان بشدة حركة الفلسطينيين وتعيقان فرص التنمية الاقتصادية لديهم.

- **دور المجتمع الدولي:** ينتقد تقرير أوكسفام بشدة الدول والشركات التي تتعامل تجاريا واقتصاديا مع المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. وتجادل بأنه من خلال التجارة مع المستوطنات، فإن هذه الدول والشركات:

1. تفشل في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني أو باستنكاف عن دعمه ومساعدته.
2. تخلق أسواقا لعدد من السلع (مثل التمور والنبيذ ومستحضرات التجميل والمنتجات الزراعية) التي لا يتم وضع علامة عليها حول مكان انتاجها الحقيقي، وكتابة أنها صنعت في اسرائيل على ملصقاتها وهو أمر غير صحيح ومضلل للمستهلكين.
3. تقدم دعما ماليا ومساعدة لنظام يقوم بالتمييز المنهجي ضد الفلسطينيين وبانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان.

التوصيات ودعوات العمل

يدعو التقرير إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من المجتمع الدولي، ولا سيما من الاتحاد الأوروبي، ومن الدول المنفردة، ومن الشركات والأفراد. وتتلخص هذه الإجراءات بالتالي:

- يتوجب على الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد التطبيق الأمين لاتفاق التجارة الحرة بينها وبين إسرائيل، بحيث لا تتم معاملة منتجات المستوطنات على أنها منتجات صنعت في إسرائيل. وهو ما يعني التمييز بوضوح بين السلع والخدمات التي منشأها داخل حدود إسرائيل المعترف بها، وتلك القادمة من المستوطنات غير القانونية. وهذا يشمل حظر الواردات من المستوطنات وضمان عدم استفادتها من اتفاقيات التجارة مع إسرائيل.

3 Oxfam.(2025). Trading With Illegal Settlements: How Foreign States and Corporations Enable Israel's Illegal Settlement Enterprise. https://oi-files-d8-prod.s3.eu-west-2.amazonaws.com/s3fs-public/2025-09/Trading%20with%20Illegal%20Settlements.%20September%202025.pdf

- فرض عقوبات على الأفراد والكيانات المشاركة في بناء وتوسيع المستوطنات، ومطالبة الشركات بضرورة الالتزام بحقوق الإنسان لضمان عدم مشاركتها أو استفادتها من الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إلى جانب وقف جميع العمليات وإنهاء العلاقات مع أي كيان مشارك في اقتصاد المستوطنات لتجنب التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان.
- على الشركات أن تكون شفافة بالكامل بالعلاقة مع أنشطتها وسلاسل التوريد الخاصة بها في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.
- دعوة المواطنين الأفراد للضغط على الحكومات والشركات لاتخاذ الإجراءات المذكورة أعلاه، علما بأن أوكسفام تضع المسؤولية الأساسية على الحكومات لتنظيم التجارة، وليس على المستهلكين، وبخاصة فيما يتعلق بتصحيح الخلل في الملصقات المضللة التي توضع على منتجات المستوطنات وسلعها.

يشكل تقرير أوكسفام الجديد دعوة قوية لإنهاء التواطؤ الاقتصادي مع نظام وممارسات غير قانونية وقمعية. فهو ينفي أن المسألة هي مجرد نزاع تقليدي ثنائي بين طرفين، ولكنها مسألة التزام وتطبيق للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ويرسخ التقرير فكرة أن إنهاء التجارة مع المستوطنات هي خطوة ضرورية لتحقيق السلام والعدالة.

3. دراسة جديدة من «ماس»: الاستيطان وخسائر الاقتصاد الفلسطيني منذ النكبة

صدر، مؤخراً، عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، بالشراكة مع المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، دراسة مرجعية حول الاستيطان بعنوان "الاستيطان الإسرائيلي: تكلفته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره في الأراضي الفلسطينية المحتلة".[4] سعت الدراسة إلى توفير مرجعية بحثية حديثة تشخص آثار الاستيطان الحالية، وتدرس تكلفته الاقتصادية والاجتماعية في السياق الأوسع للتكلفة التي نتجت عن النكبة، وعن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وتتناول الدراسة واقع الامتداد الاستيطاني، وما أفرزه من حقائق ديموغرافية ومكانية ومؤسسية، مع تناول مختلف قنوات تأثيره على البنية التحتية والاقتصاد والمجتمع الفلسطيني.

دراسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية

تبدأ الدراسة بمراجعة التاريخ والسياق القانوني والعقائدي للاستيطان الإسرائيلي منذ العام 1967. كما تدرس وضع المستوطنات من منظور القانون الدولي. وتقدم تأطيراً شاملاً للبُنى الإدارية، والتنظيمية، والتنفيذية المساندة للمشروع الاستيطاني، بما في ذلك تعريف بالمجالس الإقليمية والأجهزة والمؤسسات الإسرائيلية التي تشرف عليه، إلى جانب عرض لأحدث بيانات الاستيطان الإسرائيلي.

تنطلق الدراسة من حقيقة مفادها أن المستوطنات ليست بناءً على الأرض فحسب، بل بنية مادية لمشروع استعماري يهدف إلى تغيير التركيبة السكانية والسيطرة على الموارد، التي تجري عادةً بمصادرة أراضي الفلسطينيين ومواردهم لمصلحة المشاريع الاستيطانية. لذلك، ليس الاستيطان اليهودي مجرد تجمعات سكنية، بل إنه يرتبط ببنى تحتية متطوّرة لمشروع استعماري استيطاني متكامل: مناطق صناعية، شبكة شوارع، مواقع للسياحة الدينيّة، أراض مصادرة لغايات مختلفة، شبكة حواجز وجدران لمحاصرة الحيّز الفلسطيني. وتطرح الدراسة تصوراً لقنوات تأثير الاستيطان على المجتمع الفلسطيني واقتصاده، وتجد أن هذه التأثيرات يمكن تبويبها في أربع قنوات أساسية، هي: الخدمات العامة والبنية التحتية (وتشمل الكهرباء، والمياه، والطاقة، والنقل والمواصلات)، الزراعة والبيئة، الصناعة والتجارة، وأخيراً التأثيرات الاجتماعية-الاقتصادية (ديموغرافيا، فقر، تعليم، صحة). تستخدم الدراسة منهجية مختلطة تجمع ما بين المراجعة المكتبية لأبرز الدراسات والتقارير والوثائق القانونية حول الاستيطان، وكذلك أدوات التحليل الكمي لبيانات تشخيص واقع الاستيطان. وتنتهي بوضع مجموعة من التصورات والتوصيات لتوظيف القانون الدولي، والتأييد العالمي المتنامي للحقوق الفلسطينية، لعزل الاقتصاد الاستيطاني ومحاسبته. وتتركز هذه حول سحب الاستثمارات، ومقاطعة منتجات المستوطنات، وفرض العقوبات عليها.

تكاليف المشروع الصهيوني على الشعب الفلسطيني

يدرس الفصل الخامس، وهو الفصل الكمي في الدراسة، تكلفة الاحتلال والاستيطان على الشعب والاقتصاد الفلسطينيين. ويهدف الفصل إلى توثيق وتقدير التكاليف الاقتصادية الباهظة التي ألقيت على كاهل الشعب الفلسطيني بسبب النكبة والاحتلال الإسرائيلي ومشروعه الاستيطاني. ويوضح النص أنه في حين أن التكلفة البشرية والاجتماعية الكاملة لا يمكن قياسها، فإن من الأهمية بمكان حساب الأضرار الاقتصادية القابلة للقياس لتوثيق الحقوق وتقييم الاحتياجات اللازمة للتنمية المستقبلية، ومحاسبة إسرائيل على دفع التعويضات. يستعرض الفصل الدراسات التاريخية والمعاصرة، ويقوم بتحديث التقديرات السابقة، ويقترح منهجيات لإجراء تقييم شامل في المستقبل.

- **لماذا حساب التكاليف:** يؤكد النص أن التكلفة الحقيقية للاحتلال تمتد إلى ما هو أبعد من الجوانب الاقتصادية. ففقدان الوطن والمجتمع والمنازل وأفراد العائلة هي "أشياء

4 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2025). الاستيطان الإسرائيلي: تكلفته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
https://mas.ps/publications/13319.html

لا تُشترى" وليس لها قيمة نقدية. على ذلك، فإن الهدف من حساب التكاليف الاقتصادية ليس وضع سعر لإنهاء الاحتلال، بل يتمثل في:

- توثيق الحقوق وتقييم الأضرار.
- تحديد الاحتياجات التنموية المطلوبة لعكس الضرر.
- أن يكون سجلاً مستمراً ومتراكماً لحساب التعويضات المستقبلية، إذ إن إسرائيل ستُجبر يوماً ما على دفع تعويضات عن الأضرار الموثقة.

- **منهجيتان رئيسيتان للحساب:** يحدد الفصل أن هناك منهجيتين رئيسيتين لتقدير التكاليف:
  - **منهجية التجميع:** وتستخدم لحساب قيمة الخسائر الناجمة عن مصادرة الأصول (الأراضي، الممتلكات، الموارد)، وهي تتضمن جرد الأصول المصادرة، وتقييمها في وقت المصادرة، ثم تحديث تلك القيمة لمراعاة التضخم وفقدان النمو المحتمل (حساب العائد السنوي على رأس المال الضائع).
  - **منهجية الافتراضات:** وتستخدم لحساب الخسائر الناجمة عن القيود والمعاناة والحرمان (مثل تقييد الحركة، والحيلولة دون الوصول إلى الموارد). وتستخدم هذه الطريقة النماذج الاقتصادية لمحاكاة سيناريو افتراضي (ماذا لو لم يكن هناك احتلال؟) ومقارنته بالوضع الفعلي لتقدير الناتج المحلي الإجمالي، والدخل، والفرص المفقودة.

- **الخسائر التاريخية (نكبة 1948):** يستعرض الفصل أربع دراسات رئيسية قدرت خسائر الفلسطينيين منذ بداية النكبة 1948 وإبانها باستخدام منهجية التجميع. وركز الفصل، بشكل خاص، على الدراسة الأكثر شمولاً، التي أعدها الدكتور عاطف قبرصي. وقامت الدراسة بتحديث تقديرات الخسائر التي أصابت الشعب الفلسطيني جراء النكبة، من العام 1948، والتي توصل لها الدكتور قبرصي إلى قيمتها في العام 2000. وتم التحديث بأخذ كل من التضخم والنمو المركب الافتراضي لرأس المال المفقود على مدى 52 عاماً بعين الاعتبار. ويسجل الجدول 1 النتائج التي توصلت إليها الدراسة.
- **الخسائر المعاصرة (ما بعد العام 1994 وإنشاء السلطة الفلسطينية):** يلخص الفصل الخامس العديد من الدراسات الصادرة عن منظمات مختلفة، مثل (الأونكتاد) والبنك الدولي، التي تقوم بإجراء تقديرات دورية للتكاليف الاقتصادية للاحتلال. وتعتمد هذه الدراسات غالباً على منهجية "ماذا لو؟"، أي ما هي المكاسب التي كان بالإمكان جنيها في حال لم يكن هناك احتلال. ويلخص الجدول 2 النتائج الرئيسية لهذه الدراسات (مع تركيز على تقديرات الأونكتاد).

تتوصل الدراسة إلى أن التكلفة التراكمية للقيود الرئيسية التي سببها الاحتلال (باستثناء القيود على السياسة الحرة، والتسرب المالي، وفقدان الإيرادات، والقدس الشرقية) خلال الفترة 2000-2022 تبلغ أكثر من 176 مليار دولار، أو ما يعادل أكثر من 11 مضاعف للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في العام 2022.

جدول 1: تقدير القيمة الحالية لخسائر الشعب الفلسطيني بسبب النكبة (مليون دولار)

	الخسائر المقدرة في 1948	الخسائر المقدرة في 2000
الخسائر المادية	2,994	22,500
خسائر رأس المال البشري	1,770	13,200
الخسائر النفسية والمعنوية	745	7,100
إجمالي الخسائر	**5,509**	**42,800**

جدول 2: تقديرات تكلفة الاحتلال الاقتصادية التراكمية خلال الفترة 2000 - 2022

	النسبة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي السنوي (%)	مليار دولار(أسعار 2022)
القيود على السياسة الاقتصادية الحرة	23.6	76.33
التسرب المالي وفقدان الإيرادات	26.6	77.34
حصار قطاع غزة (2007-2018)	8.9	26.94
القيود في منطقتي أ و ب بالضفة	28.8	86.43
غياب السيطرة على المنطقة ج	20.9	62.90

- **المكاسب الاقتصادية لإسرائيل من الاحتلال:** تستخدم (الأونكتاد) منهجية "الضياء الليلي" من صور الأقمار الصناعية لتقدير النشاط الاقتصادي الإسرائيلي في المستوطنات والقدس الشرقية. وتبعاً للتقدير المتحفظ، تم وضع المكاسب الاقتصادية التراكمية لإسرائيل من احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية (2000-2022) بنحو 955 مليار دولار (11.8% من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة). وبموجب تقدير أقل تحفظاً (بافتراض أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المستوطنات يعادل ضعف نظيره داخل إسرائيل)، ترتفع المكاسب إلى 1.7 تريليون دولار (21.1% من ناتجها المحلي الإجمالي). وتبعاً للدراسة، فإن مكاسب إسرائيل من المستوطنات تعكس مباشرة الخسارة التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني. وتنوه الدراسة إلى أن "هذا قد لا يكون صحيحاً بسبب اختلاف التكنولوجيا والإنتاجية ومدخلات الإنتاج، ولكن يبقى السؤال هو: ما الذي يمنع أن تكون تكنولوجيا الاقتصاد الفلسطيني وإنتاجيته ومدخلات إنتاجه مماثلة لما حققه الاقتصاد الإسرائيلي إن لم يكن هناك احتلال؟".
- **توصيات الفصل الخامس من الدراسة:** يخلص الفصل إلى أن الدراسات الحالية مجزأة، ويدعو إلى إنشاء إطار شامل وموحد لتقدير التكلفة الإجمالية للاحتلال والاستيطان، وأن يتجنب هذا الإطار الازدواجية في الحساب ويميز بين خسائر المخزون (الأصول) وخسائر التدفق (الدخل). وتشمل التوصيات الرئيسية التالي:

- إجراء دراسات مفصلة قطاعياً لتأثير المستوطنات عليها.
- تحديث قيمة الخسائر التاريخية (مثل خسائر العام 1948) بشكل دوري.
- تقدير التكاليف للفترات التي لم تدرس جيداً، مثل الفترات (1967-1994) و(1994-2000).
- توثيق وتقييم جميع الأصول المصادرة منذ العام 1967.
- إنشاء إطار لتوثيق الخسائر الهائلة التي نجمت عن الحرب الأخيرة على قطاع غزة التي بدأت في تشرين الأول 2023.

4. الأونروا توثّق العلاقة بين هزال الأطفال والحصار الإسرائيلي

نشرت مجلة لانسيت الطبيّة الدولية المرموقة في مطلع شهر تشرين الأول 2025، دراسة محكّمة أشرف على تحقيقها خبراء من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبالتعاون مع عدد كبير من الخبراء الدوليين.[5]

استندت الدراسة على تحليل نحو ربع مليون ملاحظة قياس لمحيط الجزء الأوسط من الذراع العلوي (MUAC)، مأخوذة من 219,783 طفلاً (موثقين بالأسماء والأعمار والجنس وموقع الإقامة) تتراوح أعمارهم بين 6-6 شهراً (نصف سنة وأقل من خمس سنوات) في قطاع غزة. وتم أخذ قياسات محيط الأذرع لهؤلاء الأطفال بشكل دوري من قبل ممرضات تم تدريبهن لهذه الغاية، في 78 محطة صحية قرب ملاجئ الخيام، و16 مركزاً صحياً تغطي مختلف أنحاء القطاع، خلال الفترة من كانون الثاني 2024 إلى آب 2025. ومن المعلوم أن قياس محيط الذراع بات منهجاً معترفاً به من المنظمات الصحية الدولية لتحديد درجة الهزال عند الأطفال. واعتمدت الدراسة على معيار أن الطفل/ة مصاب/ة بالهزال وسوء التغذية إذا كان محيط ذراعه/ا أدنى بدرجتين من المرجع العمري لمحيط الذراع الذي وضعته منظمة الصحة العالمية.

ذروات هزال الأطفال

خلصت الدراسة إلى أن عامين من الحرب أدّيا إلى عواقب صحية جسيمة لعشرات الآلاف من الأطفال في جميع أنحاء القطاع، ما ألقى عبئاً كبيراً على الجهاز الصحي. وتوصلت الدراسة إلى أن معدل هزال الأطفال شهد خلال الفترة المدروسة ذروتين، أولاهما كانت مع حلول منتصف شهر كانون الثاني 2025 حين وصل المعدل إلى 14% مرتفعاً عن المتوسط العام الذي تراوح حول 6%. وجاء هذا الارتفاع إثر فترة طويلة من القيود الإسرائيلية المشددة على دخول المواد الغذائية إلى القطاع (خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من العام 2024). وسجلت مصادر الأمم المتحدة أنه لم يدخل إلى القطاع خلال هذه الأشهر الأربعة سوى 42-92 شاحنة شهرياً (باستثناء شاحنات الوقود) مقارنة مع 300-600 شاحنة قبل الحرب. إثر هذه الذروة، تم الاتفاق على وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس لمدة 6 أسابيع (19 كانون الثاني- 18آذار). ومع السماح بدخول كميات أكبر من المواد الغذائية والأدوية إلى القطاع، شهدت نسبة هزال الأطفال انخفاضاً تدريجياً ملحوظاً وصل إلى 5.5% نهاية شهر آذار.

شكل 1: نسبة نقص التغذية عند أطفال قطاع غزة الذين تتراوح أعمارهم بين 0.5 و5 سنوات (%)

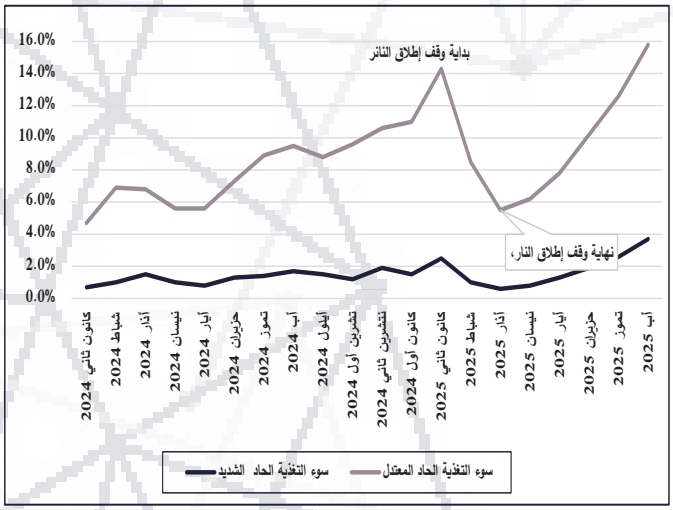

الذروة الثانية حدثت في شهر آب 2025. ووصل الارتفاع في هزال الأطفال في ذلك التاريخ إلى 15.8% كما يظهر في الشكل 1، نتيجة الحصار المشدد الذي فرضته إسرائيل لمدة 11 أسبوعاً على كامل الواردات من غذاء وماء وأدوية ووقود (من آذار إلى أيار 2025). ويعادل هذا، على ضوء عدد سكان أطفال غزة، أن أكثر من 54,600 طفل، عمرهم أدنى من 5 سنوات، بحاجة إلى تغذية طارئة ورعاية صحية، بمن فيهم 12,800 يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد (Sever acute malnutrition).

العلاقة الطردية بين الحصار والهزال

استنتجت الدراسة، على أرضية التحليل الدقيق للأرقام الصحية من جهة، وتطورات الحصار الإسرائيلي خلال فترة الدراسة من جهة أخرى، وجود علاقة واضحة بين القيود الإسرائيلية على دخول الإمدادات الغذائية إلى قطاع غزة، ومستويات سوء التغذية والهزال لدى الأطفال.

5 Horino, Masako et al. .(2025) Assessment of malnutrition in preschool-aged children by mid-upper arm circumference in the Gaza Strip (January 2024–August 2025): a longitudinal, cross-sectional, surveillance study https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(25)01820-3/fulltext?utm_campaign=tlpr

ونقلت صحيفة "الغارديان" الإنجليزية عن الدكتورة ماساكو هورينو، خبيرة الأوبئة الغذائية في الأونروا، والباحثة الرئيسية في الدراسة، قولها إن الأدلة من فترة ما قبل الحرب تشير إلى أن الأطفال في عائلات اللاجئين في قطاع غزة كانوا حقاً يعانون من نقص في الأمن الغذائي قبل الحرب، ولكنهم كانوا يعانون من نقص طفيف فقط في الوزن. ولكن، بعد عامين من الحرب والقيود الشديدة على المساعدات الإنسانية، بات عشرات الآلاف من الأطفال في سن ما قبل المدرسة في القطاع يعانون من سوء تغذية حاد ويواجهون خطر الوفاة.[6]

حظيت الدراسة بثناء شديد على منهجيتها ودقة تحليلها من عدد من خبراء بارزين في صحة الأطفال وأطباء الأطفال. وذكر هؤلاء أن الدراسة كانت طليعية ومهمة بشكل خاص، لأنها أول دراسة طبية موثقة تكشف مدى سوء التغذية بين الأطفال في قطاع غزة بعد عامين من الحرب، وأن السلاسل الزمنية للبيانات التي جاءت بها الدراسة تؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، أن القيود المفروضة على تدفق الغذاء والمساعدات، نتج عنها سوء تغذية حاد بين الأطفال في قطاع غزة، وهو واقعٌ سيؤثر -بلا شك- على صحتهم ونموهم في المستقبل ولأجيال قادمة؛ إذ على الرغم من أن الاهتمام تركز في الغالب على النتائج قصيرة المدى للجوع والهزال الصحي، فإن هناك قلقاً بالغاً بشأن الآثار الصحية طويلة المدى التي يخلفها الجوع والهزال.

6 https://www.theguardian.com/world/2025/oct/08/almost-55000-children-in-gaza-acutely-malnourished-lancet-study-estimates

5. الكينزية التدميرية: كيف أجهضت إسرائيل التوقعات الاقتصادية؟

نشرت مجلة "جاكوبيان" اليسارية على صفحتها الإلكترونية مقالة كتبها آساف بوندي وآدام راز بعنوان "كيف أفشل اقتصاد الحرب الإسرائيلي التوقعات الاقتصادية؟"[7]. والحال أن حبراً كثيراً (أو ضغوطاً هائلة العدد على لوحات المفاتيح)، من عدد كبير من الاقتصاديين والمعلقين، أهرق في محاولة لتقديم جواب على أحجية عدم تأثر الاقتصاد الإسرائيلي سلباً، وبشكل كبير، بالمجهود الحربي عالي الكلفة على امتداد عامين طويلين. ولقد أدلينا بدلونا، أيضاً، في هذا السعي في العدد السابق من المراقب. على أن ما يميز مقالة بوندي وراز، من بين عشرات المقالات الأخرى، هو أنها جاءت بمنظور جديد في هذا المجال، منظور يقوم على أساس النظرية الكينزية.

تنطلق المقالة من إقرار أن الحروب تدمر الاقتصادات، نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وإفلاس الأعمال التجارية، وارتفاع معدلات البطالة. بدت إسرائيل في البداية وكأنها تتبع هذا النمط، مع ارتفاع الإنفاق الحربي بأكثر من 50%، ومع حشد مئات الآلاف من العمال والموظفين كجنود احتياط. ولكن على عكس التوقعات، أظهر الاقتصاد الإسرائيلي، فيما بعد، نمواً، وإن كان متواضعاً. واستمرت المؤشرات الرئيسية؛ مثل قوة الشيكل الإسرائيلي، وارتفاع مؤشرات بورصة تل أبيب، في تحدي التوقعات الاقتصادية. والأكثر دهشة، أن الإنفاق الاستهلاكي بقي قوياً. بكلمات أخرى، على الرغم من التوقعات بانهيار الاقتصاد بسبب الحرب الطويلة، فإن اقتصاد إسرائيل أظهر مرونة ملحوظة.

الخدمة العسكرية: من واجب مدني إلى فرصة اقتصادية

تحاجج المقالة بأن السبب وراء هذه الأحجية يرجع أساساً إلى سياسة مالية محددة تتلخص بالتالي: قيام الحكومة الإسرائيلية بتوجيه أموال طائلة مباشرة إلى جنود الاحتياط كتعويض عن خدمتهم. ولقد حافظ هذا الضخ النقدي الكبير على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي بالتالي؛ أي أن السبب وراء المرونة الملحوظة في الاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة الحرب، يعود إلى برنامج التعويض المالي الضخم الذي تم تحويله إلى جنود الاحتياط.

خصصت الحكومة مبلغ 60 مليار شيكل (أكثر من 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي) لهذا الغرض، وهو مبلغ لا يزال في ارتفاع. ويجني جنود الاحتياط في المتوسط 8,000 دولار شهرياً، أي ما يقارب ضعف متوسط الأجر/الراتب في إسرائيل، كما يعادل خمسة أضعاف الحد الأدنى للأجور. وتضاف إلى ذلك التعويض المجزي أنواع مختلفة من المكافآت والخدمات الاجتماعية المجانية. كما يمكن للعديد من جنود الاحتياط الحفاظ على دوام جزئي في وظائفهم المدنية (وتحصيل رواتبهم هناك بالتالي). وعلى ذلك/ يمكن القول إن هذا النظام حوّل الخدمة العسكرية من واجب مدني إلى فرصة اقتصادية مربحة للغاية.

الكينزية بالمقلوب

على عكس الأموال التي تنفق على شراء الأسلحة من الخارج، فإن رواتب جنود الاحتياط تبقى بالكامل تقريباً داخل الاقتصاد الإسرائيلي، ما يغذي الاستهلاك المحلي مباشرة. ويستطيع اقتصاد إسرائيل، القائم على الاستهلاك، استيعاب هذا الحقن المالي الضخم

7 https://jacobin.com/2025/09/israel-war-economy-reservist-compensation?fbclid=IwdGRzaAM6hSBjbGNrAzqEfmV4dG4DYWVtAjExAAEeTe9nQGtvuL_EkNkM-X7P8QC9p--VSwgVK0FFonZViTGJ5eGSzZur27K7JdE_aem_IYxSbkhfGFYKrA6ajVrisA&sfnsn=wa

كتعويض عن الأجور والرواتب المدنية التي كان جنود الاحتياط سوف يكسبونها في حال لم يتم تجنيدهم. وعلى الرغم من تخفيض وكالات التصنيف الائتماني تصنيف إسرائيل، فإن النشاط الاقتصادي المنتعش بسبب رواتب المجندين المجزية، يمنع الانهيار الكامل للمصداقية الائتمانية. ويتيح هذا استمرار وصول إسرائيل إلى أسواق رأس المال الدولية، وهو أمر أساسي لتمويل الحرب المستمرة.

يقوم نموذج إسرائيل لتحفيز الاقتصاد إبان الحرب، إذن، على دعم الاستهلاك الأهلي، عبر رواتب جنود الاحتياط، الذين يقومون بدورهم بإنجاز الأعمال الحربية. ويحقق هذا تأثير التحفيز الكينزي المعروف نفسه، حيث يؤدي إنفاق الأموال التي يتسلمها القطاع الأهلي إلى تحفيز الاقتصاد بكامله عبر تأثير المضاعف الكينزي. ولكن هناك فرقاً صارخاً بين سياسة كينز وتفكيره، وما تفعله إسرائيل؛ إذ في حين تدعو النظرية الكينزية إلى تحفيز الاقتصاد؛ إما عبر الاستثمار غير المنتج، ولكن غير الضار (مثل دفع أجور للعمال لقاء حفر الحفر ثم إعادة ردمها) وإما الاستثمار والتحفيز المنتج (مثل بناء المنازل)، فإن إسرائيل تدفع لمواطنيها رواتب للمشاركة في تدمير المنازل والبنية التحتية في قطاع غزة.

تقترح المقالة أن هناك رابطاً مباشراً بين مرونة الاقتصاد الإسرائيلي والجهد العسكري التدميري في قطاع غزة. وتؤكد أن الدولة خلقت دورة ذاتية التعزيز، حيث يؤدي دفع الرواتب العالية إلى الجنود إلى تحفيزهم لخوض الحرب وتدمير قطاع غزة، وإلى تحفيز الاقتصاد الإسرائيلي في الوقت نفسه، ما يضمن، بالتالي، الاستقرار السياسي والمالي اللازم لمواصلة الصراع، وهو ما تطلق المقالة علية اسم "الكينزية الحربية". وهذا النهج الاقتصادي هو ما يضمن استمرار الحملة العسكرية الإسرائيلية الإبادية، وما يجعلها مستدامة مالياً على المدى القصير.